الجمهورية التونسية

وزارة العدل

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017

جوان 2018

الفهرس

المحور الأول التقديم العام..... 5
1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017 7
2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 9
المحور الثاني تقديم برامج الوزارة 14
I.برنامج العدل 15
1.التقديم العام للبرنامج 16
1.1تقديم البرنامج 16
2.1خارطة البرنامج 17
2.تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 18
3.نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 18
1.3تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج العدل 18
2.3تقديم لنتائج القدرة على الأداء لبرنامج العدل وتحليلها 19
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء 45
II .برنامج السجون والإصلاح 46
1.التقديم العام للبرنامج 47
1.1تقديم البرنامج 47
1.2خارطة البرنامج 48
2.تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج 48
3. نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 49
1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 49
2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها : 50
4.التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء : 58
III .برنامج القيادة والمساندة 59
1.التقديم العام للبرنامج 60

1.1تقديم استراتيجية البرنامج..... 60
2.2 خارطة البرنامج..... 61
2.تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 61
3.نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017..... 62
1.3تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج..... 62
2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها..... 63
4 .التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء : 74
الملاحق

قائمة

جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع) 10
جدول عدد2: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج 12
جدول عدد 3: ميزانية برنامج العدل حسب طبيعة النّفقة 18
جدول عدد 4: مؤشر محاكم الاستئناف 25
جدول عدد 5 : مؤشر المحاكم الابتدائية 26
جدول عدد 6 : مؤشر محاكم النواحي 28
جدول عدد7: تنفيذ ميزانية البرنامج السجون و الإصلاح حسب طبيعة النفقة 49
جدول عدد8: تنفيذ ميزانية البرنامج القيادة و المساندة حسب طبيعة النفقة 62

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني عدد 1: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2017التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع) 11
رسم بياني عدد 2: التوزيع حسب النسب 11
رسم بياني عدد 3 : مقارنة بين تقديرات و إنجازات ميزانية سنة 2017 التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع) 12
رسم بياني عدد 4: التوزيع حسب النسب 13
رسم بياني عدد5 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج العدل لسنة 2017 19
رسم بياني عدد 6 : مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 21
رسم بياني عدد 7: توزيع المحاكم حسب نسب التامين 21
رسم بياني عدد8: مؤشر محاكم الاستئناف 26
رسم بياني عدد9: مؤشر المحاكم الابتدائية 28
رسم بياني عدد10: مؤشر محاكم النواحي 32
رسم بياني عدد11 : مؤشر تطور نسق رقمنة الوثائق 34
رسم بياني عدد12 : مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف دعم نجاعة العدالة 36
رسم بياني عدد 13 لتطور المؤشر نسبة الأحكام الغير مرقونة سنويا 37
رسم بياني عدد 14 : مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 1-3: تيسير النفاذ إلى الحق والعدالة 41
رسم بيانيعدد 15: مقارنة بين تقديرات و إنجازات ميزانية برنامج السجون و الإصلاح لسنة 2017 50
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع) 50
رسم بياني عدد16 : مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 2-1 تأهيل المساجين لإعادة إدماجهم 52
رسم بياني عدد17: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 2-3 تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية 56
رسم بياني عدد 17: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة2017 التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع) 63
رسم بياني عدد 18: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 3-1 64
رسم بياني عدد 19: توزيع الأعوان حسب الأصناف دون اعتبار القضاة 65
رسم بياني عدد 20: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 2.3 68
رسم بياني عدد21 : مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 3.3 71

المحور الأول

التقديم العام

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017

تتمحور استراتيجية مهمة العدل حول نقطتين أساسيتين: تطوير المرفق القضائي بما يستجيب لحاجيات المتقاضين والمستثمرين والنهوض بالمنظومة السجنية بما يضمن الرقي بمنظومة حقوق الانسان.

وانطلاقا من هذه الرؤية الاستراتيجية تم توزيع اعتمادات المهمة ضمن برنامجين أساسيين هما "برنامج العدل" الذي يضم المحاكم بمختلف أصنافها والمعهد الأعلى للقضاء و"برنامج السجون والإصلاح" الذي يضم المؤسسات السجنية والاصلاحيّة والمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح بالإضافة إلى برنامج "القيادة والمساندة" الذي يضم الادارات الفنية المركزية والإدارات الجهوية.

ونظرا للضغوطات التي تواجهها المالية العمومية وتبعا لاهتراء البنية التحتية للعديد من المحاكم فقد تم رسم أهداف واضحة بطريقة تشاركية تعبّر عن أولويات الوزارة. وقد شهدت سنة 2017 عملا ميدانيا مكثفا لهياكل الوزارة شمل جميع مكونات المرفق العدلي بمختلف ولايات الجمهورية، غايتهم إرجاع الثقة في الكفاءات والمؤسسات القضائية والعمل على تطويرها والنهوض بها، والعمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

وفي إطار تكريس منظومة التصرف العمومي القائم على تحقيق الأداء، أولت وزارة العدل جداول القيادة وجداول المتابعة أهميّة قصوى بالإضافة إلى دعم منظومة الإحصاء والشروع في الرقمنة.

كما حرصت الوزارة خلال تنفيذها لميزانية 2017 على النهوض بالبنية التحتية للمحاكم وتحسين ظروف العمل بها بما يتماشى مع سياسة تدعيم استقلالية السلطة القضائية. كما تم إنجاز عدة مشاريع لتحسين ظروف الإقامة بالمؤسسات السجنية والاصلاحية.

وعموما فقد تميّزت سنة التصرف 2017 بالتركيز على تكريس ثقافة تحقيق النتائج رغم محدودية الاعتمادات المرسمة ورغم حاجة القطاع إلى اعتمادات ووسائل إضافية باعتبار خصوصية نشاط الوزارة وما تواجهه من تحديات سيّما في مجالات مكافحة الإرهاب ومقاومة الفساد الاقتصادي والمالي وحل الإشكاليات والنزاعات العقارية التي لها تأثير مباشر على مناخ الاستثمار بالبلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة العدل تتحمل مع شركائها مسؤولية تنفيذ استراتيجيتها وخاصة المجلس الأعلى للقضاء والجمعيات المهنية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والوزارات الأخرى ذات العلاقة.

تم تقسيم مهمة العدل إلى ثلاثة برامج وفق تصورات تضمن رسم الأهداف المستقبلية للوزارة والتوظيف الأمثل لميزانية الدولة في هذا القطاع الاستراتيجي، وتتمثل هذه البرامج الثلاثة في:

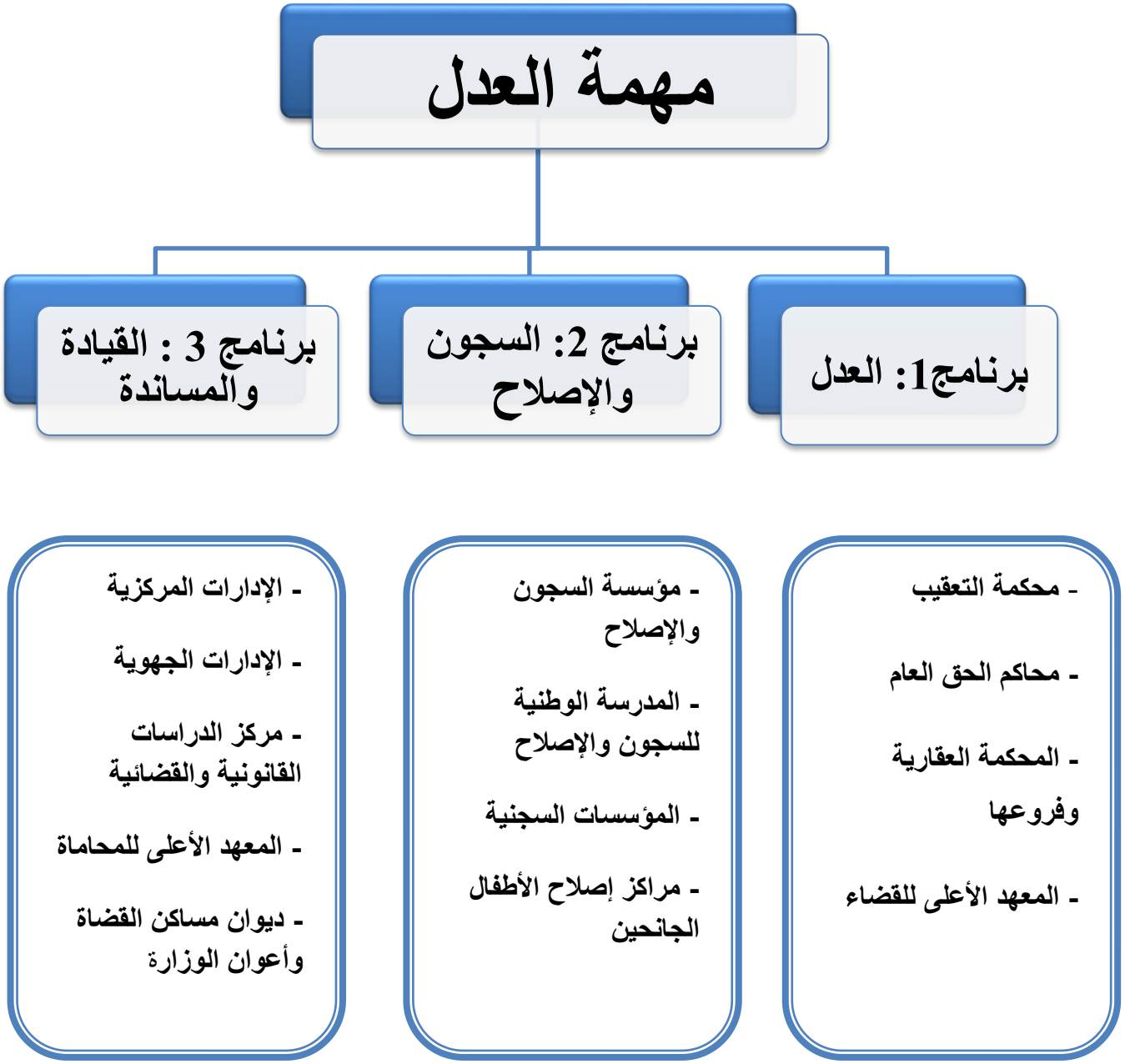

الهياكل التابعة لكل برنامج

ويتولى رئيس كل برنامج تحديد الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قيس الأداء لتقييم النتائج المحققة وذلك على النحو التالي:

البرامج	عدد الأهداف	عدد المؤشرات
العدل	3	10
السجون والإصلاح	3	10
القيادة والمساندة	3	8
المجموع	9	28

2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017

تقديم وتفسير مختصر لتنفيذ ميزانية الوزارة مقارنة بالتقديرات

- ✓ حسب طبيعة النفقة
- ✓ حسب البرامج بالاعتماد على الجدولين 1 و2

جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2017 (1).	إنجازات 2017 (2).	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المتوفر (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التصرّف	**473804**	**464858**	**8946**	**%98.11**
تأجيرعمومي	404471	396274	8197	%97.97
وسائل المصالح	61154	59376	1778	%97.09
التدخل العمومي	8179	9208	1029-	%112.58
نفقات التنمية	**68000**	**66728**	**1272**	**%98**
الاستثمارات المباشرة				
على الميزانية	68000	66728	1272	%98
على القروض الخارجية				
التمويل العمومي	**250**	**250**	**0**	**%100**
على الميزانية	250	250	0	%100
على القروض الخارجية				
صناديق الخزينة				
المجموع العام	**542054**	**531836**	**10218**	**%98.11**

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يتبين من خلال الجدول السابق المتعلق بتنفيذ ميزانية وزارة العدل حسب طبيعة النفقة لسنة 2017 أن نسبة تنفيذ الميزانية بلغت 98% مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017.

على مستوى نفقات التصرف تم إنفاق 98% مما هو مبرمج سنة 2017 حيث أن تقديرات نفقات التصرف بلغت **473804** ألف دينار في حين أن الإنجاز بلغ **464858** ألف دينار.

بالنسبة لنفقات التنمية تم إنجاز 98% مما هو مبرمجا سنة 2017. وفي هذا الإطار يلاحظ أن تقديرات نفقات التنمية بلغت **68000** ألف دينار في حين أن الإنجاز بلغ **66728** ألف دينار. وهي تهم أساسا المشاريع الممولة عن طريق الميزانية بالنسبة للاستثمارات المباشرة.

في حين تم صرف 250 ألف دينار لتمويل مشاريع ديوان مساكن القضاة و أعوان و زارة العدل في إطار التمويل العمومي.

رسم بياني عدد 1: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

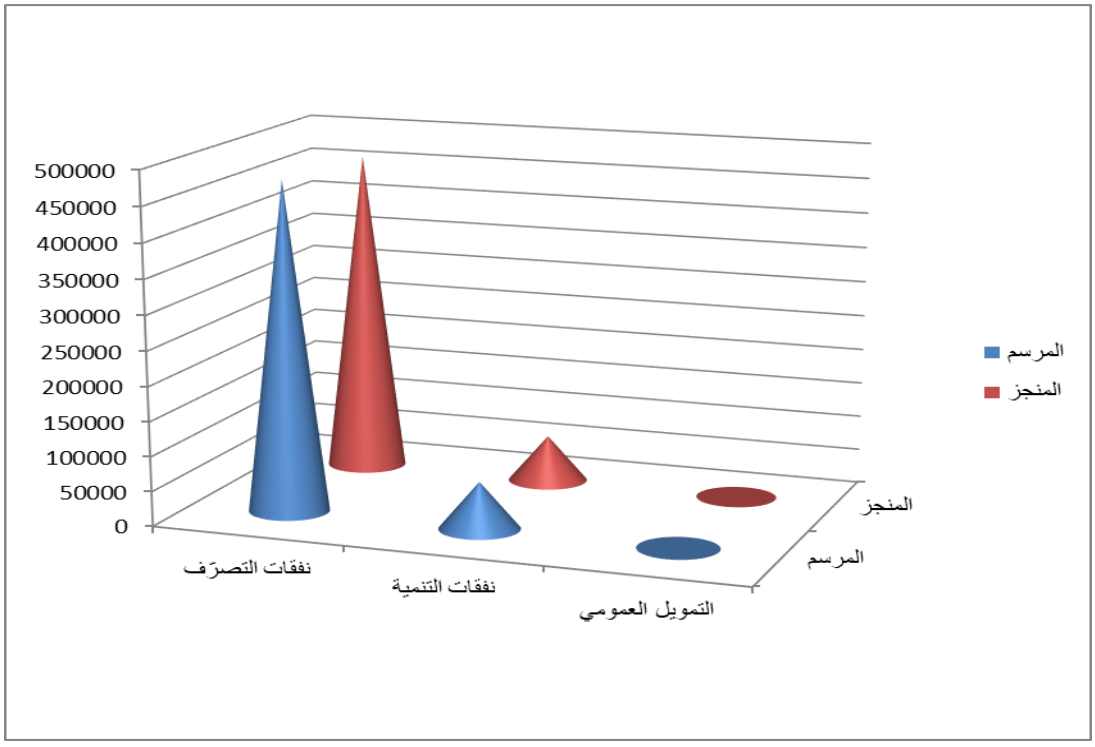

رسم بياني عدد 2: التوزيع حسب النسب

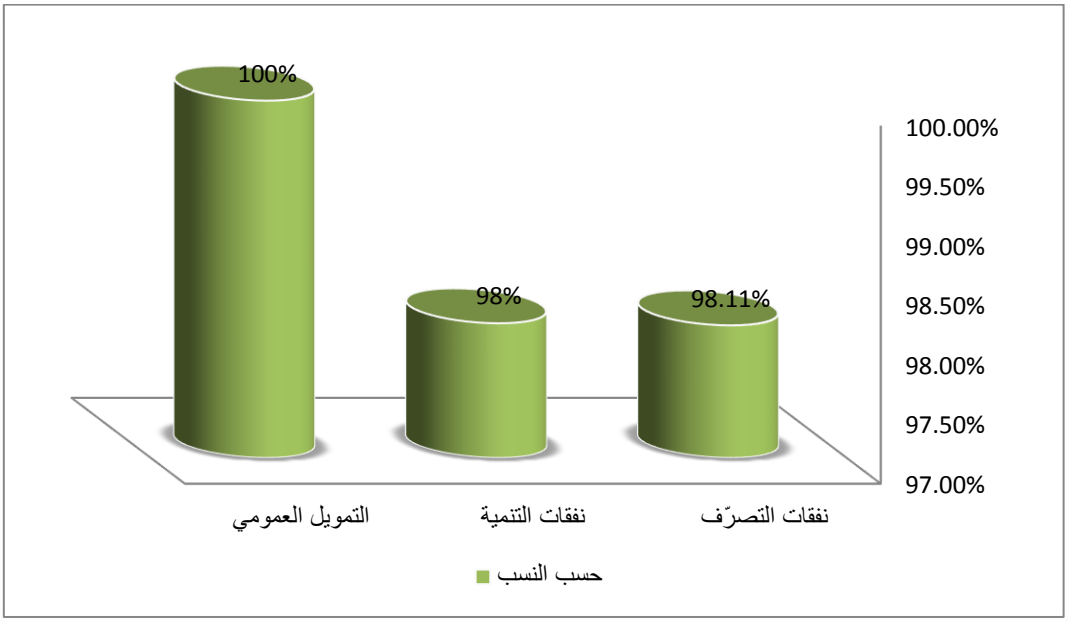

جدول عدد2: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج	تقديرات 2017 ق.م (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1) / (2)
العدل	234263	228736	5527	97.6%
السجون والإصلاح	276359	274199	2160	99.2%
القيادة والمساندة	31432	28882	2551	91.9%
المجموع العام	542054	531817	10238	98.1%

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 3 : مقارنة بين تقديرات و إنجازات ميزانية سنة 2017

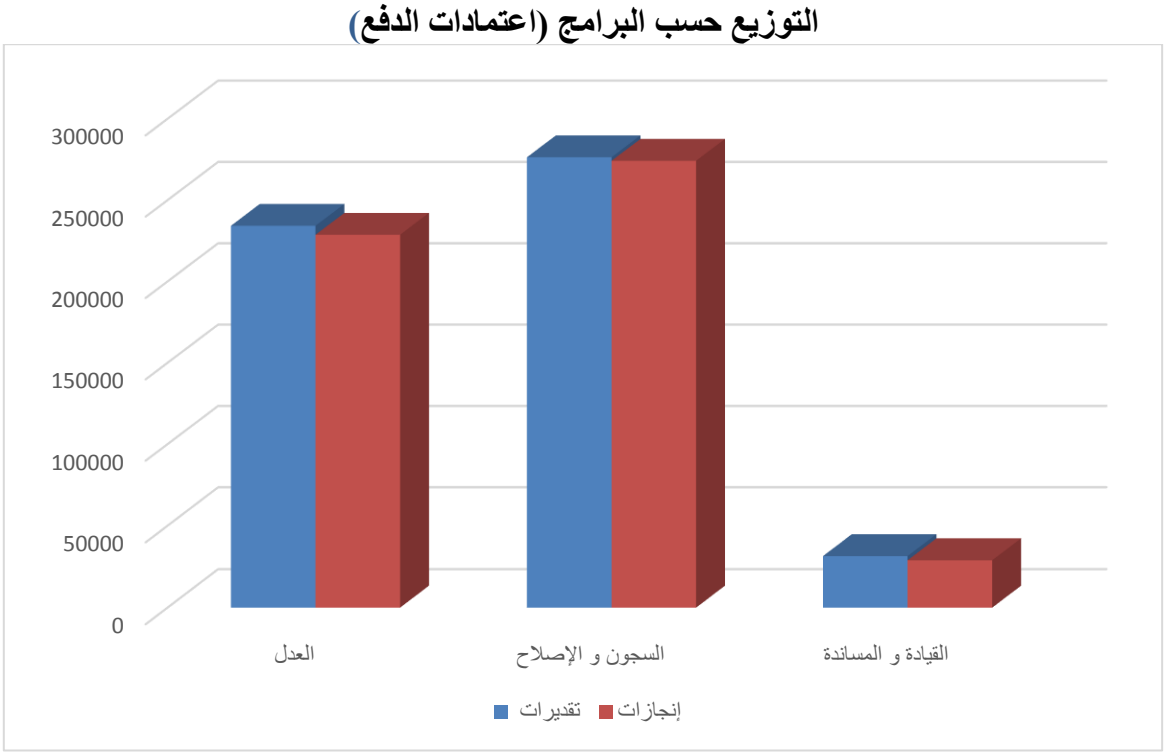

رسم بياني عدد 4: التوزيع حسب النسب

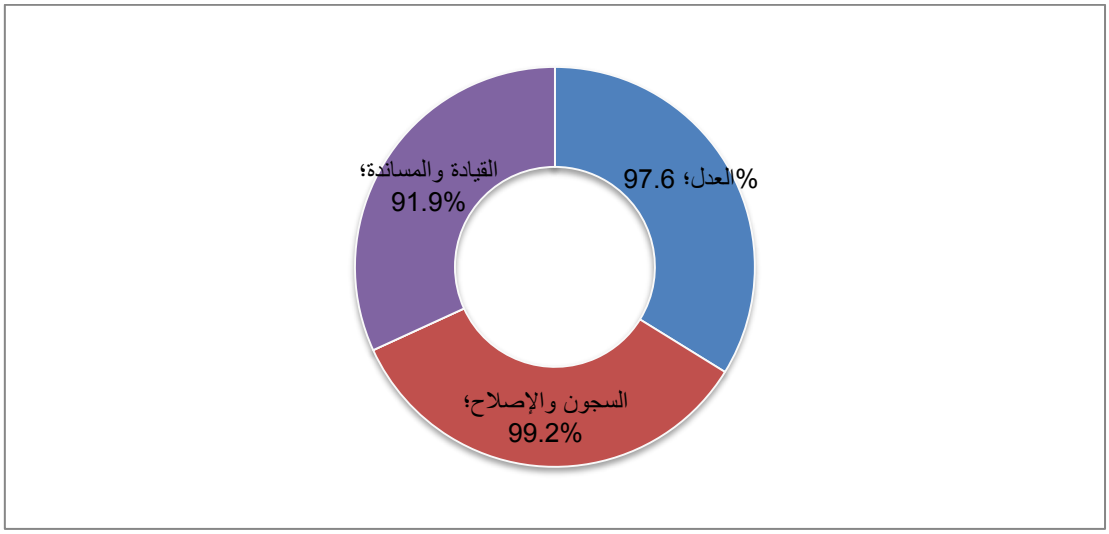

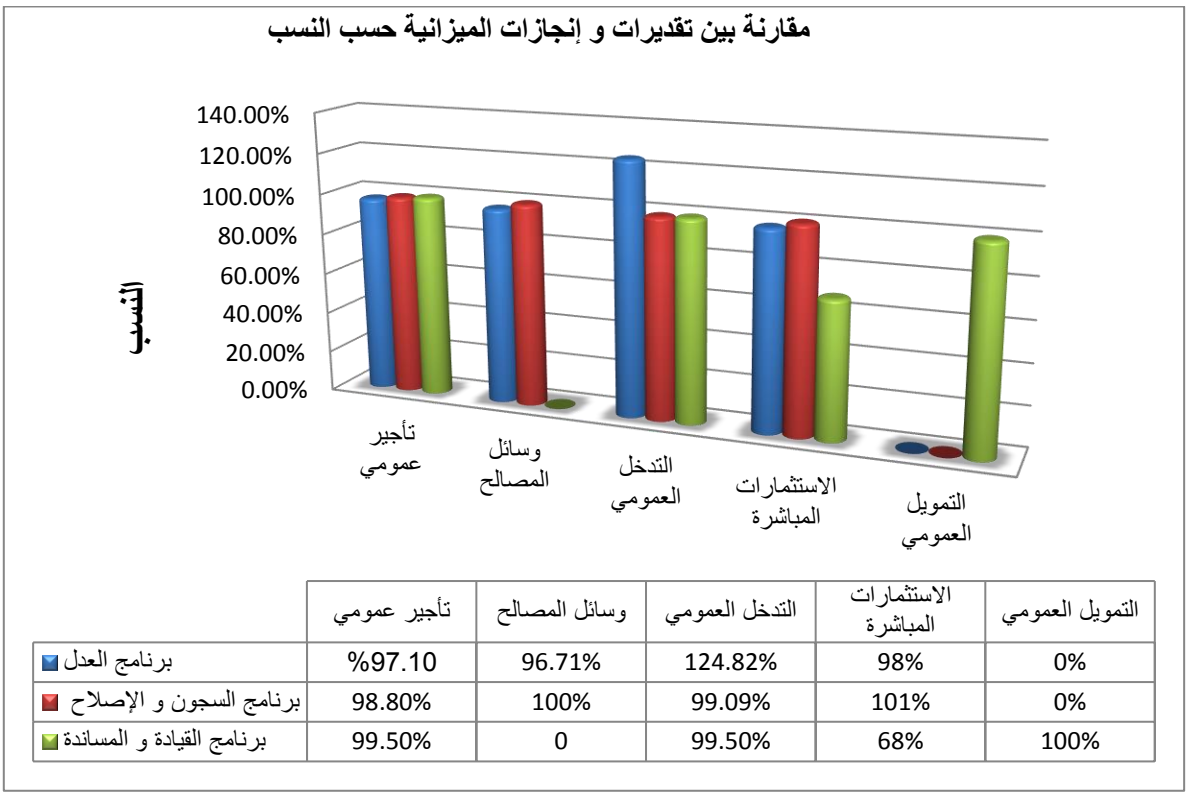

	تأجير عمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	الاستثمارات المباشرة	التمويل العمومي
برنامج العدل	%97.10	96.71%	124.82%	98%	0%
برنامج السجون و الإصلاح	98.80%	100%	99.09%	101%	0%
برنامج القيادة و المساندة	99.50%	0	99.50%	68%	100%

المحور الثاني

تقديم برامج الوزارة

I.برنامج العدل

1.التقديم العام للبرنامج

1.1 تقديم البرنامج

رئيس البرنامج: السيد الطيب راشد الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بتونس

تبّنت وزارة العدل رؤية استراتيجية تم من خلالها تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس وذلك بالتشاور مع الأطراف المتدخلة في المجال.

وقد ارتكزت تلك الرؤية على خمسة محاور أساسية تتعلّق بالمسائل التالية:

وقد استند برنامج العدل لتحديد أولويات المرحلة القادمة على تلك المحاور التي تمت ترجمتها في ثلاثة أهداف لها اتّصال وثيق بالتزام الوزارة بمواصلة عملية إصلاح النظام القضائي.

واعتبارا لأهمية تأهيل وتعصير مرفق القضاء بالإضافة إلى حماية مقرّاته في تحقيق الرفع من جودة الخدمة القضائية وحماية حقوق المتقاضين فقد تم إدراج هذا الهدف ضمن أولويات البرنامج وتماشيا كذلك مع المعايير الدولية المتبعة في هذا الخصوص.

وحتى تحقق العدالة النتائج المرجوّة منها وهي بالأساس إيصال الحقوق إلى أصحابها وفي آجال معقولة فقد تمّ اعتبار مسألة دعم نجاعة العدالة من بين أهم أولويات المرحلة القادمة وذلك تناغما مع الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المنظومة القضائية.

وتبقى مسألة تيسير النفاذ إلى الحق والعدالة أحد أهم أولويات المرحلة القادمة التي ستعمل الوزارة على تحقيقه خاصة فيما يتعلّق بتوفير الخدمات القضائية لفائدة المواطن وتيسير الولوج إليها عن بعد ، بالإضافة إلى الحق في النفاذ إلى المعلومة إذ تسعى الوزارة إلى العمل على إدخال موجبات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 ما رس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة حيّز التطبيق من خلال توفير جميع المتطلبات والترتيبات اللوجستية.

كما ستعمل الوزارة في نفس الإطار على متابعة البرامج الوطنية المتعلّقة بالمسح العقاري من خلال السعي إلى تحقيق نسب إنجاز متقدمة في مجال التسجيل العقاري.

2.1 خارطة البرنامج

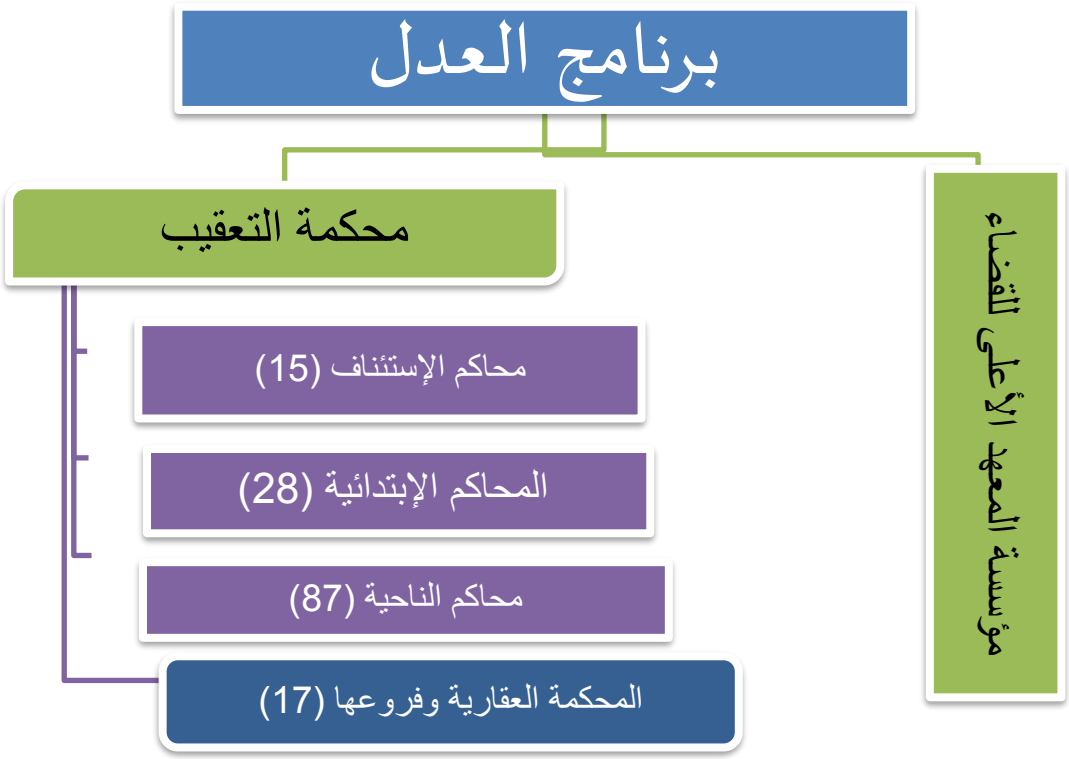

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

تتمثل الأولويات الاستراتيجية التي تم تحديدها بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء في:

1. حرية واستقلالية السلطة القضائية.
2. رفع معايير أخلاقيات المهنة للمنظومة القضائية والسجنية.
3. تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين.
4. النفاذ إلى العدالة.
5. تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية.

3.نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج العدل

جدول عدد 3: ميزانية برنامج العدل حسب طبيعة النّفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2017 (1).	إنجازات 2017 (2).	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المتوفر (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التصرّف	**210783**	**205742**	**5041**	**%97.61**
تأجير عمومي	196257	190500	5757	%97.1
وسائل المصالح	10279	9941	338	%96.71
التدخل العمومي	4247	5301	1054-	%124.82
نفقات التنمية	**23480**	**22994**	**486**	**%98**
الاستثمارات المباشرة				
على الميزانية	23480	22994	486	%98
على القروض الخارجية				
التمويل العمومي	**0**	**0**	**0**	**%0**
على الميزانية				
على القروض الخارجية				
صناديق الخزينة				
المجموع العام	**234263**	**228736**	**5527**	**%97.64**

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بلغت جملة الاعتمادات المستهلكة 97.64 % وهي نسبة مقبولة عموما باعتبار الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد. كما سجلت نفقات التدخل العمومي نسبة استهلاك تفوق 124 %ناتجة عن الاعتماد الإضافي الذي خصص لخلاص الملحقين القضائيين.

رسم بياني عدد5 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج العدل لسنة 2017

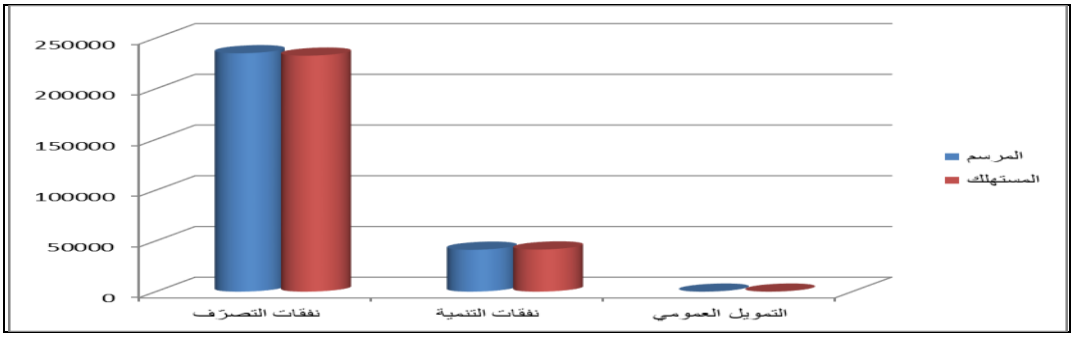

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء لبرنامج العدل وتحليلها

تناغما مع الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المنظومة القضائية استند برنامج العدل لتحديد أولويات المرحلة القادمة على عدة محاور تمت ترجمتها في ثلاثة أهداف تتمثل في:

1) تأهيل وتعصير مرفق القضاء وحماية مقراته (الأفراد المقرات والوثائق والمعلومات)
2) دعم نجاعة العدالة
3) تيسير النفاذ إلى الحق والعدالة.

❖ الهدف 1-1 - تأهيل وتعصير مرفق القضاء وحماية مقراته

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 .(1)	إنجازات 2017 .(2)	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
المؤشر 1.1.1 : نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم	نسبة مئوية (%)		35.88		57.38	37.2	%64.8
المؤشر 2.1.1: المساحة المخصصة لكل موظف مقارنة بالمساحة الجملية	نسبة مئوية (%)		11.66		12.03	12.36	%102.7
المؤشر 3.1.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للملفات القابلة للرقمنة	نسبة مئوية (%)		45		50	46	%92.0
المؤشر 4.1.1: نسبة المحاكم المستعملة للتطبيقات الجديد	نسبة مئوية (%)				9	0	%0.0

رسم بياني عدد 6 : مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف

تأهيل وتعصير مرفق القضاء وحماية مقراته

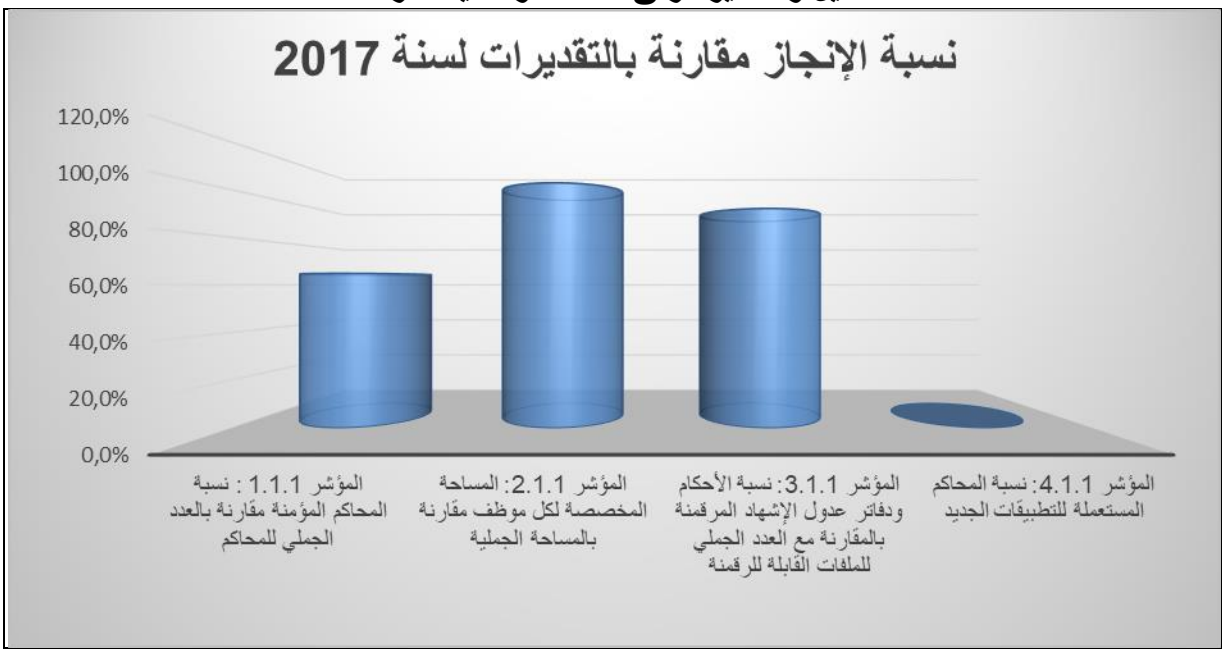

○ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

✓ المؤشر 1.1.1: نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم

المحاكم	حديد مطروق	كاميرا فيديو وسكانار	أعوان مراقبة	المجمـــــوع	نسب التأمين
الاستئناف (15)	10	6	5	21	46.7%
الابتدائي (30)	22	14	15	51	56.7%
الناحية (86)	59	9	6	74	28.7%
المجموع (131)	**91**	**29**	**26**	**146**	
معدل العام للمحاكم				**37.2%**	

رسم بياني عدد 7: توزيع المحاكم حسب نسب التامين

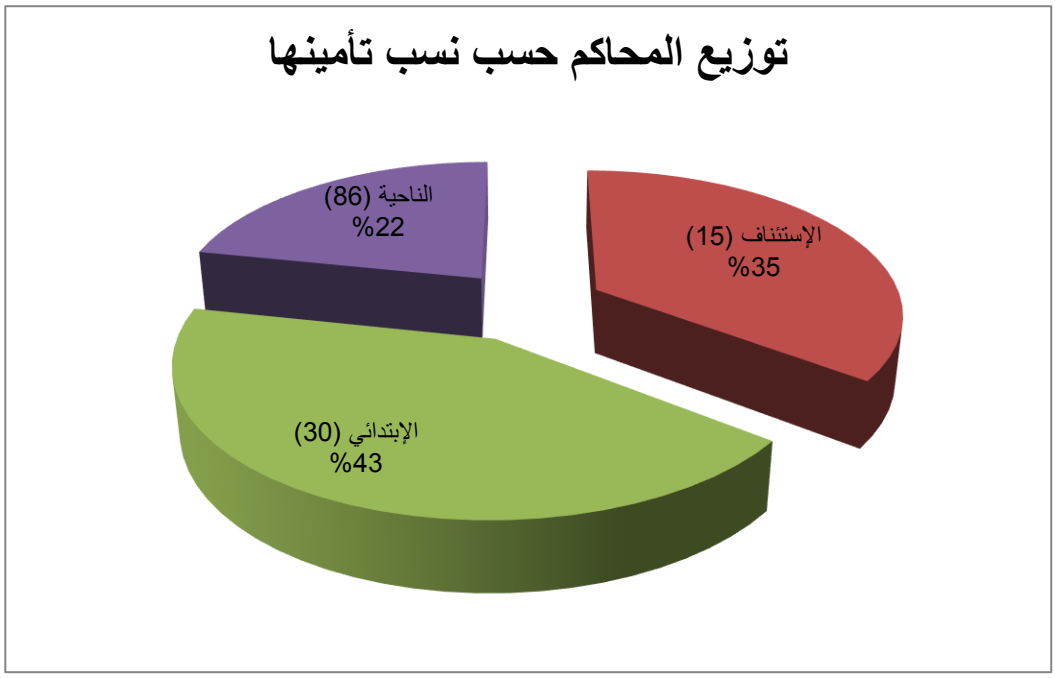

تعتبر المحكمة مؤمنة إذا توفرت الثلاث العناصر التالية:

1. الحديد المطروق
2. كاميرا المراقبة
3. الحراسة الخصوصية

وتحتسب نسب التأمين لكل صنف من المحاكم كما يلي:

$$\text{نسبة التأمين لكل صنف من المحاكم} = \frac{\text{مجموع عناصر التأمين}}{(\text{عدد المحاكم} \times 3)}$$

تعتبر النتائج المحققة للمؤشر الأمني للمحاكم لسنة 2017 37.2% غير مرضية مقارنة بتقديرات نفس السنة (57,38 %) ويعود ذلك لعدم إنجاز المحاكم المبرمجة لسنة 2017 والمقدرة ب 31 محكمة من طرف الإدارة العامة للإعلامية وذلك لتشعب إجراءات الصفقات بالنسبة لاقتناء معدات المراقبة بالإضافة إلى إحداث العديد من المحاكم الجديدة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه يتم حاليا إبرام صفقة جديدة لاقتناء كاميرا مراقبة كما سيتم قريبا تخرج دفعة من أعوان السجون لتأمين حماية المحاكم مما سيحسن من المؤشر خلال السنوات القادمة (2018، 2019 و2020).

✓ المؤشر 2.1.1: المساحة المخصصة لكل موظف مقارنة بالمساحة الجملية

يقصد **بالمساحة الجملية**: **مساحة المكاتب وشبابيك الاستقبال**.

تم ضبط هذا المؤشر وفق مقرات المحاكم التي هي على ملك وزارة العدل والمقرات التي تم كراؤها حيث أنه تم إحداث العديد من المحاكم وبالتالي تم تسجيل ارتفاع في المساحة المخصصة لكل موظف. وللغرض تم إنجاز الرفع الهندسي لمختلف مقرات المحاكم التي هي على ملك الوزارة كما تم ضبط وتحديد المقرات المتعين توسعتها أو إعادة بنائها أو تهيئتها وبالتالي سيشهد هذا المؤشر ارتفاعا مطردا لجميع مقرات المحاكم وذلك كما يبينه الجدول التالي:

الجدول التالي :

محاكم الاستئناف	المحاكم الابتدائية	محاكم النواحي						الفروع العقارية
تونس	*تونس	*تونس			باردو		قرطاج	المقر المركزي للمحكمة العقارية بتونس
	تونس 2	تونس 2 الزهور				الوردية		
	بن عروس	بن عروس				*حمام الأنف		
	أريانة	*أريانة				حي التضامن		
	*منوبة	*منوبة				طبربة		
بنزرت	*بنزرت	بنزرت	*رأس الجبل		منزل بورقيبة		ماطر	الفرع العقاري ببنزرت
باجة	باجة	باجة	مجاز الباب		تبرسق		نفزة	*الفرع العقاري بباجة
*نابل	*نابل	*نابل			*منزل تميم			*الفرع العقاري بنابل
	قرنبالية	*قرنبالية	منزل بوزلفة		الحمامات			
	*زغوان	زغوان	الفحص					الفرع العقاري بزغوان
*الكاف	الكاف	*الكاف	*تاجروين		الدهماني			*الفرع العقاري بالكاف
جندوبة	جندوبة	جندوبة	*غار الدماء	*عين دراهم	*بوسالم		طبرقة	الفرع العقاري جندوبة
سليانة	سليانة	سليانة	*مكثر		قعفور		الكريب	الفرع العقاري بسليانة
*القصرين	*القصرين	*القصرين	*تالة	*سبيطلة	سبيبة	فريانة	فوسانة	*الفرع العقاري بالقصرين
سوسة	سوسة	*سوسة			مساكن			الفرع العقاري بسوسة
	*سوسة 2	سوسة 2			النفيضة			
القيروان	القيروان	القيروان	*حفوز	*بوحجلة	الوسلاتية		السبيخة	الفرع العقاري بالقيروان
المنستير	المنستير	*المنستير			جمال		*المكنين	الفرع العقاري بالمنستير
المهدية	*المهدية	*المهدية	السواسي	الجم	*قصور الساف		الشابة	*الفرع العقاري بالمهدية
*صفاقس	صفاقس	صفاقس	جبنيانة		ساقية الزيت		*بئر علي	الفرع العقاري بصفاقس
	صفاقس 2	صفاقس2	المحرس		*عقارب			
قفصة	قفصة	قفصة			المتلوي			الفرع العقاري بقفصة
	*توزر	*توزر						
*سيدي بوزيد	سيدي بوزيد	سيدي بوزيد	*جلمة	بن عون	المكناسي		الرقاب	الفرع العقاري بسيدي بوزيد
قابس	قابس	*قابس	الحامة		مارث			*الفرع العقاري بقابس
	*قبلي	قبلي			*دوز			الفرع العقاري بقبلي
مدنين	*مدنين	مدنين	بنقردان		*جرجيس		جربة	*الفرع العقاري بمدنين
	تطاوين	غمراسن			*تطاوين			*الفرع العقاري بتطاوين
6/17	4/28	20/87						11/20

مجموع عدد المحاكم: 152

– مقر المحكمة: على وجه الكراء – *مقر المحكمة: مشروع بناء أو توسعة – مقر المحكمة: أمر إحداث

كما تم تحديد هذا المؤشر وفق نوعية المحاكم فأسفر على ما يلي:

جدول عدد 4: مؤشر محاكم الاستئناف

المحكمة	ممساحة الأرض	المساحة المغطاة	مساحة الأرشيف	مساحة لشبابيك الكتبة	المساحة الجملية للمكاتب	مساحة للشبابيك + المكاتب	عدد الموظفين	المساحة بالنسبة لكل موظف
محكمة الاستئناف بقفصة	3475,50	3247,50	229,80	0,00	574,91	574,91	97	5,93
محكمة الاستئناف بتونس	639,35	7910,40	704,48	274,07	2134,94	2409,01	308	7,82
محكمة الاستئناف بالكاف	3956,14	4336,70	533,00	0,00	871,95	871,95	110	7,93
محكمة الاستئناف بصفاقس	2666,00	2666,00	86,97	56,30	987,51	1043,81	109	9,58
محكمة الاستئناف بسوسة	4720,00	3332,00	12,00	10,00	1415,70	1425,70	109	13,08
محكمة الاستئناف بمدنين	1649,00	3739,20	270,74	58,80	1050,43	1109,23	84	13,21
محكمة الاستئناف بنابل	5892,00	6623,00	578,00	269,45	1126,95	1396,40	102	13,69
محكمة الاستئناف بالقصرين	700,00	2100,00	200,00	70,00	774,00	844,00	60	14,07
محكمة الاستئناف بقابس	3995,80	4685,25	0,00	75,10	1247,70	1322,80	81	16,33
محكمة الاستئناف بالمنستير	6551,36	4747,39	915,85	41,18	1692,41	1733,59	97	17,87
محكمة الاستئناف بسيدي بوزيد	3689,21	3649,00	693,97	8,70	887,75	896,45	49	18,29
محكمة الاستئناف ببنزرت	5205,20	6599,00	665,00	180,00	1391,70	1571,70	84	18,71
محكمة الاستئناف بالقيروان	600,00	2208,50	300,00	50,00	1651,50	1701,50	50	34,03
محكمة الاستئناف بجندوبة	600,00	2200,00	131,00	13,00	606,00	619,00	18	34,39
المعدل								16,07

سجل هذا المؤشر ارتفاعا تبعا للإحداثات الجديدة المتعلقة بمحاكم الاستئناف بجندوبة وباجة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد.

رسم بياني عدد8: مؤشر محاكم الاستئناف

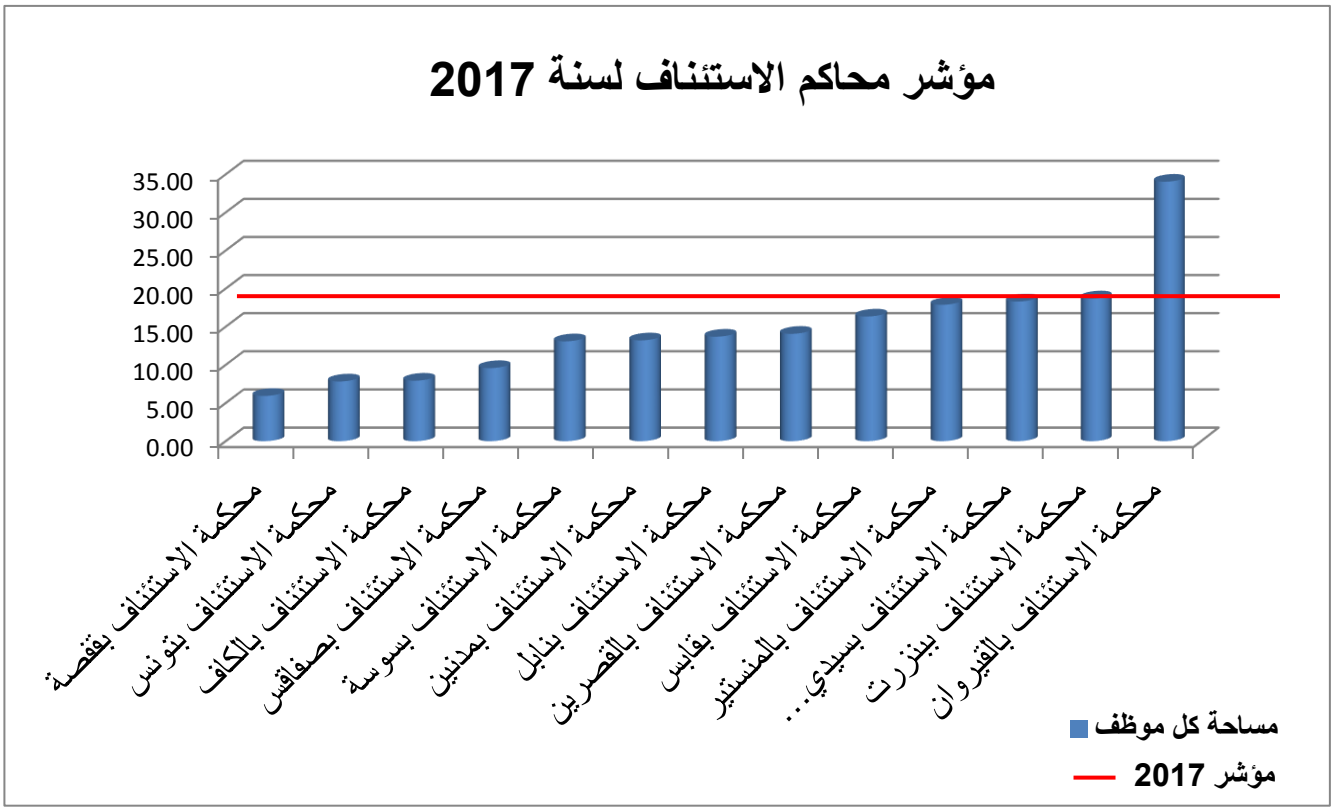

جدول عدد 5 : مؤشر المحاكم الابتدائية

المحكمة	مساحة الأرض	المساحة المغطاة	مساحة الأرشيف	مساحة لشبابيك الكتبة	المساحة الجملية للمكاتب	مساحة الشبابيك + المكاتب	عدد الموظفين	المساحة بالنسبة لكل موظف
المحكمة الابتدائية بقفصة	3233,12	4430,40	432,00	54,00	596,70	650,70	144	4,52
المحكمة الابتدائية بالقصرين	3503,90	3295,80	188,19	101,00	718,50	819,50	172	4,76
المحكمة الابتدائية بتوزر	4536,60	3698,60	103,30	0,00	629,80	629,80	91	6,92
المحكمة الابتدائية بالمهدية	7337,00	3857,45	1451,21	25,70	811,59	837,29	118	7,10
المحكمة الابتدائية بباجة	1100,00	585,71	253,13	56,25	690,52	746,77	105	7,11
المحكمة الابتدائية بزغوان	3560,00	2536,00	563,72	9,00	482,00	491,00	67	7,33

المحكمة الابتدائية بقرمبالية	1900,00	1157,00	127,00	94,88	823,82	918,70	124	7,41
المحكمة الابتدائية بجندوبة	4200,00	3415,00	221,80	17,30	956,18	973,48	131	7,43
المحكمة الابتدائية بتونس1	8400,00	11493,00	1150,00	274,00	3531,50	3805,50	509	7,48
المحكمة الابتدائية بالكاف	1564,00	3102,75	177,00	73,00	798,53	871,53	113	7,71
المحكمة الابتدائية بسوسة1	5400,00	5107,50	754,00	8,60	1013,90	1022,50	130	7,87
المحكمة الابتدائية بصفاقس1	2573,00	6439,00	388,70	237,90	1189,29	1427,19	165	8,65
المحكمة الابتدائية بالمنستير	2828,39	4073,89	561,66	88,12	1315,41	1403,53	151	9,29
المحكمة الابتدائية بأريانة	6123,30	2390,00	712,40	299,50	1106,44	1405,94	145	9,70
المحكمة الابتدائية ببنزرت	3174,00	4117,00	488,89	154,30	1109,14	1263,44	128	9,87
المحكمة الابتدائية بمدنين	3800,00	3676,00	232,20	62,60	1173,14	1235,74	123	10,05
المحكمة الابتدائية بسليانة	3517,84	2804,22	190,80	68,90	775,00	843,90	83	10,17
المحكمة الابتدائية بالقيروان	4131,00	4226,00	804,42	161,00	1100,00	1261,00	122	10,34
المحكمة الابتدائية بقبلي	4396,00	3688,10	800,00	55,80	743,00	798,80	71	11,25
المحكمة الابتدائية بسيدي بوزيد	4967,64	4125,08	286,00	184,43	931,48	1115,91	99	11,27
المحكمة الابتدائية ببن عروس	6455,00	2522,00	214,18	195,69	1746,01	1941,70	167	11,63
المحكمة الابتدائية بصفاقس2	2000,00	3928,00	350,00	100,00	1200,00	1300,00	103	12,62
المحكمة الابتدائية بتطاوين	7533,00	5222,00	317,00	49,00	786,00	835,00	66	12,65
المحكمة الابتدائية بقابس	5468,60	4406,50	350,00	163,00	1442,50	1605,50	118	13,61
المحكمة الابتدائية بمنوبة	1100,00	2200,00	200,00	60,00	1500,00	1560,00	111	14,05
المحكمة الابتدائية بنابل	3500,00	2350,00	140,00	200,00	1500,00	1700,00	107	15,89
المحكمة الابتدائية بتونس2	1000,00	3270,00	300,00	70,00	2000,00	2070,00	125	16,56
المحكمة الابتدائية بسوسة2	1500,00	5400,00	250,00	30,00	1700,00	1730,00	84	20,60
المعدل								10,14

رسم بياني عدد9: مؤشر المحاكم الابتدائية

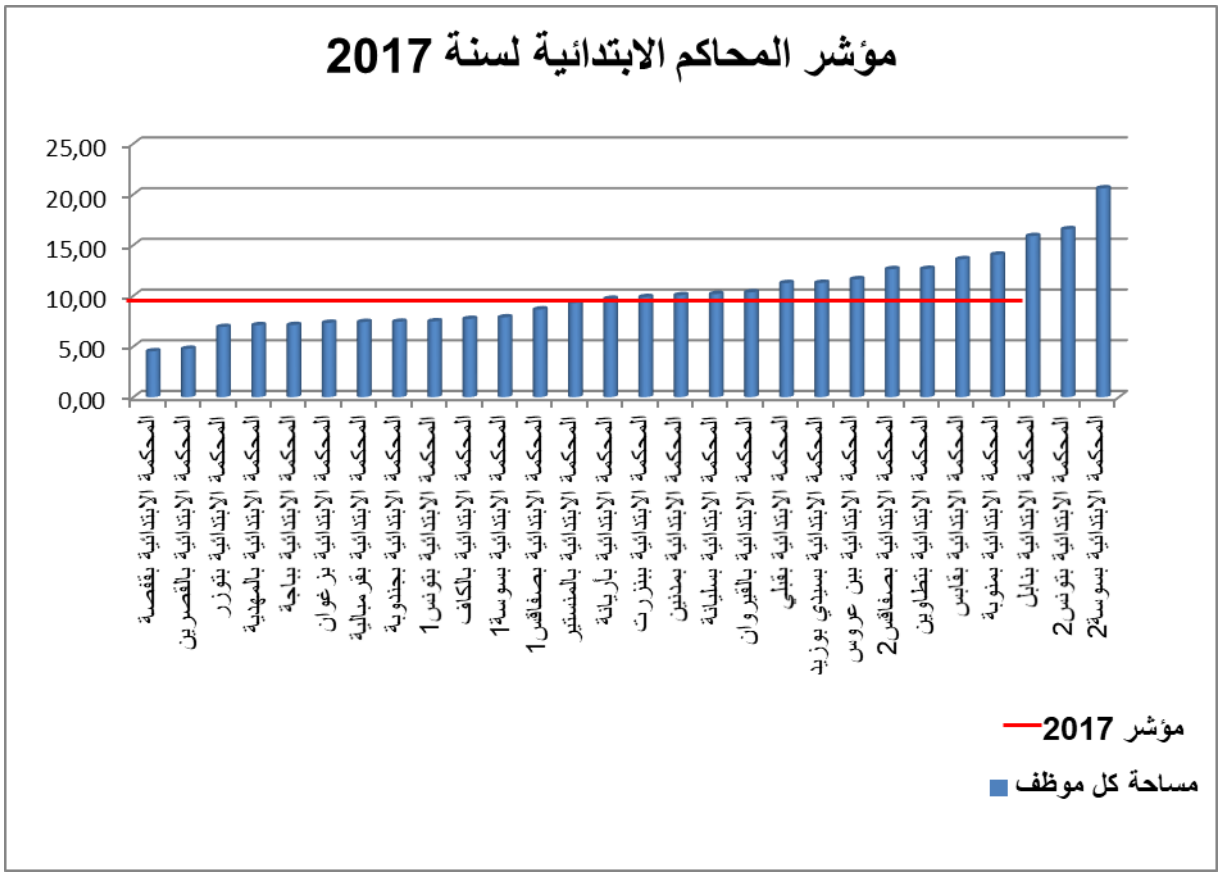

سيشهد هذا المؤشر ارتفاعا حيث تم برمجة بناء مقر جديد للمحكمة الابتدائية بتونس بمساحة تبلغ 38 ألف متر مربع كما تشهد العديد من المقرات توسعات إلى جانب المحاكم التي تم إنجازها في إطار التعاون الدولي كمقري المحكمة الابتدائية بقابس وصفاقس 2.

جدول عدد 6 : مؤشر محاكم النواحي

المحكمة	مساحة الأرض	المساحة المغطاة	مساحة الأرشيف	مساحة المكاتب	مساحة شبابيك الكتبة	المساحة الجملية للشبابيك + المكاتب	عدد الموظفين	المساحة بالنسبة لكل موظف
محكمة الناحية بسبيطلة	2275,00	394,60	26,50	97,40	7,30	104,70	28,00	3,74
محكمة الناحية بمكثر	818,18	509,99	39,50	77,40	0,00	77,40	19,00	4,07

4,20	26,00	109,12	8,18	100,94	41,81	365,39	2600,00	محكمة الناحية بمنزل تميم
4,23	18,00	76,22	5,12	71,10	27,56	370,00	1560,00	محكمة الناحية ببوسالم
4,50	10,00	45,00	9,00	36,00	38,56	340,00	1220,00	محكمة الناحية بزغوان
4,74	15,00	71,10	0,00	71,10	27,56	370,00	3480,00	محكمة الناحية بغار الدماء
5,14	20,00	102,80	6,30	96,50	36,00	346,94	1060,38	محكمة الناحية بقرطاج
5,43	20,00	108,50	9,00	99,50	76,50	599,00	1586,00	محكمة الناحية بالحامة
5,44	16,00	87,00	27,00	60,00	40,70	813,73	1606,00	محكمة الناحية بفريانة
5,45	22,00	119,80	21,30	98,50	23,70	445,00	995,00	محكمة الناحية بجندوبة
5,50	24,00	131,88	4,28	127,60	25,02	482,05	2179,28	محكمة الناحية بتالة
5,51	22,00	121,19	0,00	121,19	19,12	383,90	1551,00	محكمة الناحية بجربة
5,52	96,00	530,00	30,00	500,00	100,00	700,00	700,00	محكمة الناحية تونس1
5,62	25,00	140,54	21,00	119,54	36,18	579,53	388,00	محكمة الناحية بمدنين
5,86	26,00	152,34	0,00	152,34	0,00	465,00	5908,00	محكمة الناحية ببن قردان
6,13	34,00	208,50	8,50	200,00	80,00	320,00	400,00	محكمة الناحية بالقصرين
6,15	22,00	135,20	0,00	135,20	268,50	1013,60	2344,50	محكمة الناحية بالمتلوي
6,29	17,00	107,00	0,00	107,00	52,00	455,00	1529,00	محكمة الناحية بجبنيانة
6,32	21,00	132,68	46,58	86,10	185,00	1201,00	1250,00	محكمة الناحية بسوسة1
6,44	16,00	103,00	0,00	103,00	236,00	1084,50	1246,47	محكمة الناحية بتاجروين
6,45	14,00	90,29	10,08	80,21	66,30	403,00	1535,00	محكمة الناحية بالسواسي
6,46	11,00	71,10	0,00	71,10	27,56	370,00	1300,00	محكمة الناحية بعين دراهم
6,59	21,00	138,30	28,27	110,03	49,15	855,90	1859,00	محكمة الناحية بالمكناسي
6,64	16,00	106,30	36,70	69,60	40,55	346,00	2000,00	محكمة الناحية ببوحجلة
6,67	18,00	119,97	0,00	119,97	190,00	1123,74	2003,80	محكمة الناحية بقصور الساف
6,81	22,00	149,72	10,00	139,72	177,00	349,00	293,00	محكمة الناحية بالكاف
6,84	25,00	171,00	11,00	160,00	60,00	320,00	160,00	محكمة الناحية بأريانة
6,85	30,00	205,50	25,00	180,50	83,00	1094,00	781,00	محكمة الناحية بقابس
6,89	18,00	124,04	0,00	124,04	241,86	1084,24	1820,41	محكمة الناحية بالدهماني
7,00	21,00	146,92	0,00	146,92	61,50	480,00	2890,00	محكمة الناحية بالمكنين
7,00	14,00	98,04	17,65	80,39	38,51	411,00	949,00	محكمة الناحية بجمال
7,03	31,00	217,80	26,60	191,20	19,50	657,00	1299,00	محكمة الناحية بباجة
7,12	35,00	249,30	22,30	227,00	64,00	977,00	959,00	محكمة الناحية بقفصة
7,61	27,00	205,50	25,00	180,50	83,00	1094,00	781,00	محكمة الناحية بتوزر
7,63	13,00	99,25	32,00	67,25	44,00	418,70	2280,00	محكمة الناحية بساقية الزيت

7,86	14,00	110,08	4,51	105,57	16,00	365,00	1564,00	محكمة الناحية بمنزل بوزلفة
8,33	15,00	125,00	27,00	98,00	111,74	595,00	1995,00	محكمة الناحية بالفحص
8,70	23,00	200,00	16,00	184,00	60,00	442,86	760,00	محكمة الناحية بدوز
8,98	14,00	125,70	0,00	125,70	41,00	910,00	1970,00	محكمة الناحية بمارث
9,02	11,00	99,25	32,00	67,25	44,00	418,70	2280,00	محكمة الناحية بعقارب
9,12	12,00	109,44	0,00	109,44	114,42	1133,17	2242,30	محكمة الناحية بالشابة
9,16	16,00	146,51	30,05	116,46	32,46	756,26	2091,94	محكمة الناحية بالرقاب
9,54	15,00	143,05	16,44	126,61	38,25	790,41	1720,00	محكمة الناحية بطبربة
9,63	15,00	144,49	31,06	113,43	375,37	1214,00	1512,00	محكمة الناحية بماطر
9,65	13,00	125,46	0,00	125,46	212,06	1112,66	1390,95	محكمة الناحية بالجم
9,80	17,00	166,61	0,00	166,61	47,94	578,00	2265,00	محكمة الناحية بمساكن
9,83	20,00	196,50	16,50	180,00	70,00	684,00	1753,00	محكمة الناحية بتطاوين
9,93	10,00	99,25	32,00	67,25	44,00	418,70	2280,00	محكمة الناحية بالمحرس
9,93	10,00	99,25	32,00	67,25	44,00	418,70	2280,00	محكمة الناحية ببئر علي بن خليفة
9,96	15,00	149,35	26,10	123,25	65,90	895,00	1550,00	محكمة الناحية بطبرقة
10,06	17,00	171,00	11,00	160,00	60,00	320,00	160,00	محكمة الناحية بالزهور
10,13	15,00	151,90	0,00	151,90	146,15	932,00	3450,00	محكمة الناحية بجرجيس
10,31	11,00	113,40	30,70	82,70	39,40	832,00	1672,26	محكمة الناحية بالكريب
10,41	20,00	208,14	32,43	175,71	14,75	855,00	542,00	محكمة الناحية بمنزل بورقيبة
11,05	38,00	420,00	20,00	400,00	150,00	700,00	400,00	محكمة الناحية ببن عروس
11,24	15,00	168,57	30,71	137,86	42,64	870,27	2118,13	محكمة الناحية برأس الجبل
11,33	12,00	136,00	20,00	116,00	50,00	162,86	340,00	محكمة الناحية بجلمة
11,38	17,00	193,43	16,00	177,43	35,74	845,05	1067,74	محكمة الناحية بفوسانة
12,20	21,00	256,30	16,80	239,50	265,05	2218,25	923,00	محكمة الناحية ببنزرت
12,23	20,00	244,66	17,50	227,16	55,00	761,00	1662,00	محكمة الناحية بالمنستير
12,25	17,00	208,20	19,50	188,70	53,80	575,80	2030,00	محكمة الناحية بمجاز الباب
12,50	16,00	200,00	16,00	184,00	63,00	402,00	402,00	محكمة الناحية بقبلي
12,69	15,00	190,34	75,96	114,38	31,31	668,75	1301,00	محكمة الناحية بحفوز
12,70	13,00	165,13	46,94	118,19	47,70	1070,70	2101,46	محكمة الناحية بالوسلاتية
12,88	19,00	244,66	17,50	227,16	55,00	761,00	1662,00	محكمة الناحية بالقيروان
12,88	19,00	244,66	17,50	227,16	55,00	761,00	1662,00	محكمة الناحية بسوسة2
13,76	8,00	110,06	20,31	89,75	232,64	1054,65	2488,00	محكمة الناحية بقعفور
13,86	29,00	402,00	30,00	372,00	428,00	1802,00	1932,00	محكمة الناحية بصفاقس1

محكمة الناحية بحي التضامن	300,00	370,00	90,00	170,00	20,00	190,00	13,00	14,62
محكمة الناحية بتبرسق	5460,00	1048,00	78,67	158,97	11,48	170,45	11,00	15,50
محكمة الناحية ببن عون	2605,00	839,12	49,12	134,60	36,87	171,47	11,00	15,59
محكمة الناحية بسبيبة	2212,13	818,55	34,75	133,14	26,70	159,84	10,00	15,98
محكمة الناحية بالمهدية	1662,00	761,00	55,00	227,16	17,50	244,66	15,00	16,31
محكمة الناحية بحمام الأنف	420,00	543,00	100,00	350,00	30,00	380,00	22,00	17,27
محكمة الناحية بالحمامات	2219,00	903,90	50,75	185,90	53,50	239,40	13,00	18,42
محكمة الناحية بالسبيخة	2627,40	858,95	37,85	149,00	67,73	216,73	11,00	19,70
محكمة الناحية بصفاقس2	1932,00	1802,00	428,00	372,00	30,00	402,00	20,00	20,10
محكمة الناحية بالنفيضة	1587,00	608,00	19,87	175,57	33,34	208,91	10,00	20,89
محكمة الناحية بسيدي بوزيد	630,00	630,00	86,00	420,00	11,00	431,00	20,00	21,55
محكمة الناحية بمنوبة	290,00	580,00	100,00	350,00	40,00	390,00	18,00	21,67
محكمة الناحية بسليانة	2598,38	1042,68	268,60	231,90	28,60	260,50	12,00	21,71
محكمة الناحية بقرمبالية	200,00	200,00	50,75	185,90	53,50	239,40	11,00	21,76
محكمة الناحية بالوردية	300,00	600,00	100,00	350,00	20,00	370,00	16,00	23,13
محكمة الناحية بنابل	1440,00	1440,00	100,00	450,00	30,00	480,00	18,00	26,67
محكمة الناحية بنفزة	255,00	517,00	47,00	178,17	15,66	193,83	7,00	27,69
محكمة الناحية بباردو	750,00	435,71	120,00	500,00	50,00	550,00	17,00	32,35
المعدل								**10,86**

رسم بياني عدد10: مؤشر محاكم النواحي

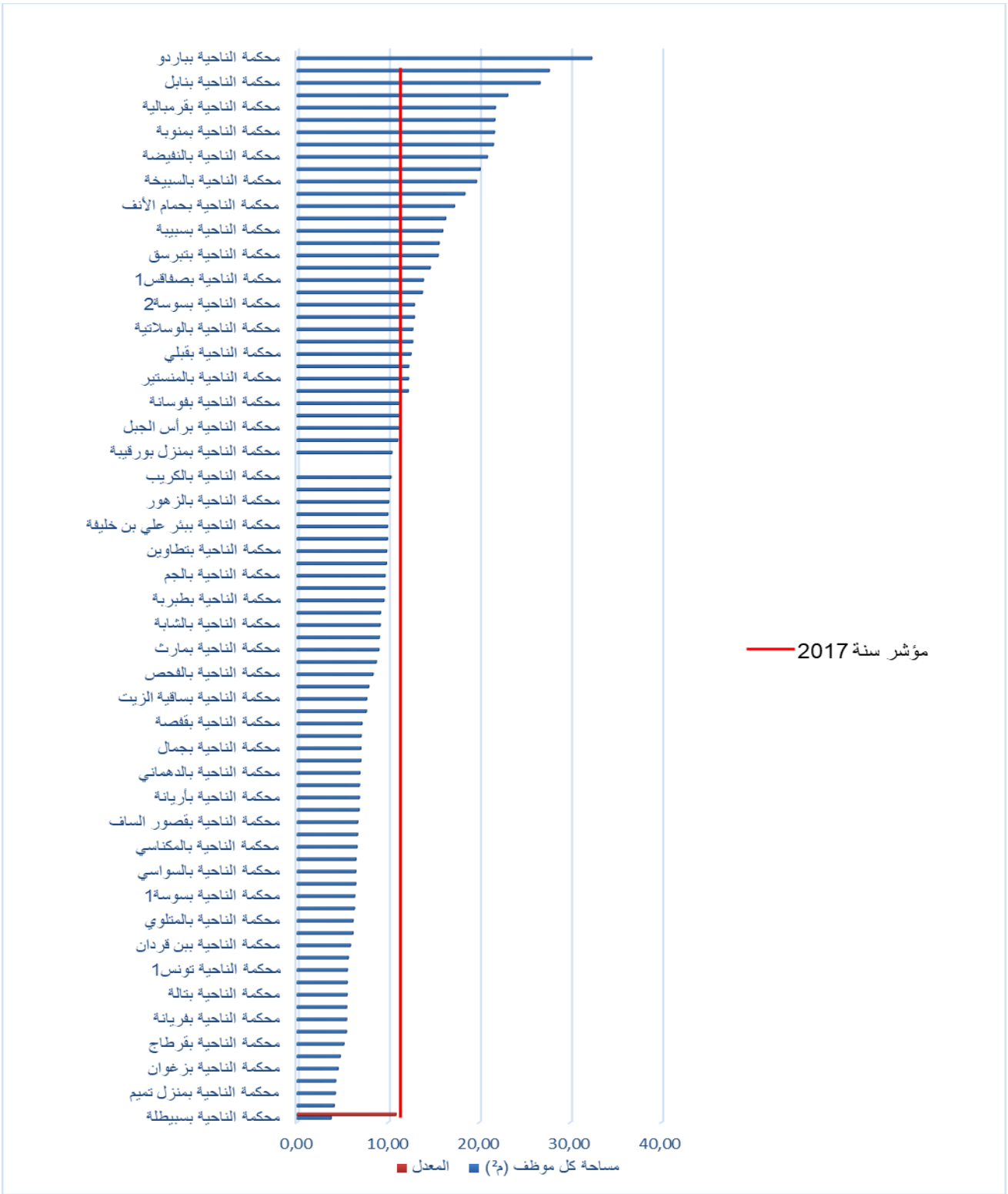

هذا المؤشر شهد ارتفاعا تبعا للمقرات الجديدة التي تم بناؤها كمحكمة الناحية ببن عروس وباردو والمهدية ومستقبلا الكاف، قابس، المكنين، تالة، سبيطلة، عين دراهم ،أريانة ،حمام الأنف ، منوبة وتونس.

كما أنه يمكن تحسين هذا المؤشر من خلال إعادة توظيف الأعوان و ذلك بالنسبة للمحاكم التي تسجل إنخفاظ في حجم العمل.

وبالتالي يصبح المؤشر الإجمالي لمختلف أنواع المحاكم كالآتي:

مؤشر المحاكم الابتدائية لسنة 2017	**10,14**
مؤشر محاكم الناحية لسنة 2017	**10,86**
مؤشر محاكم الاستئناف لسنة 2017	**16,07**
المؤشر (م²)	**12,36**

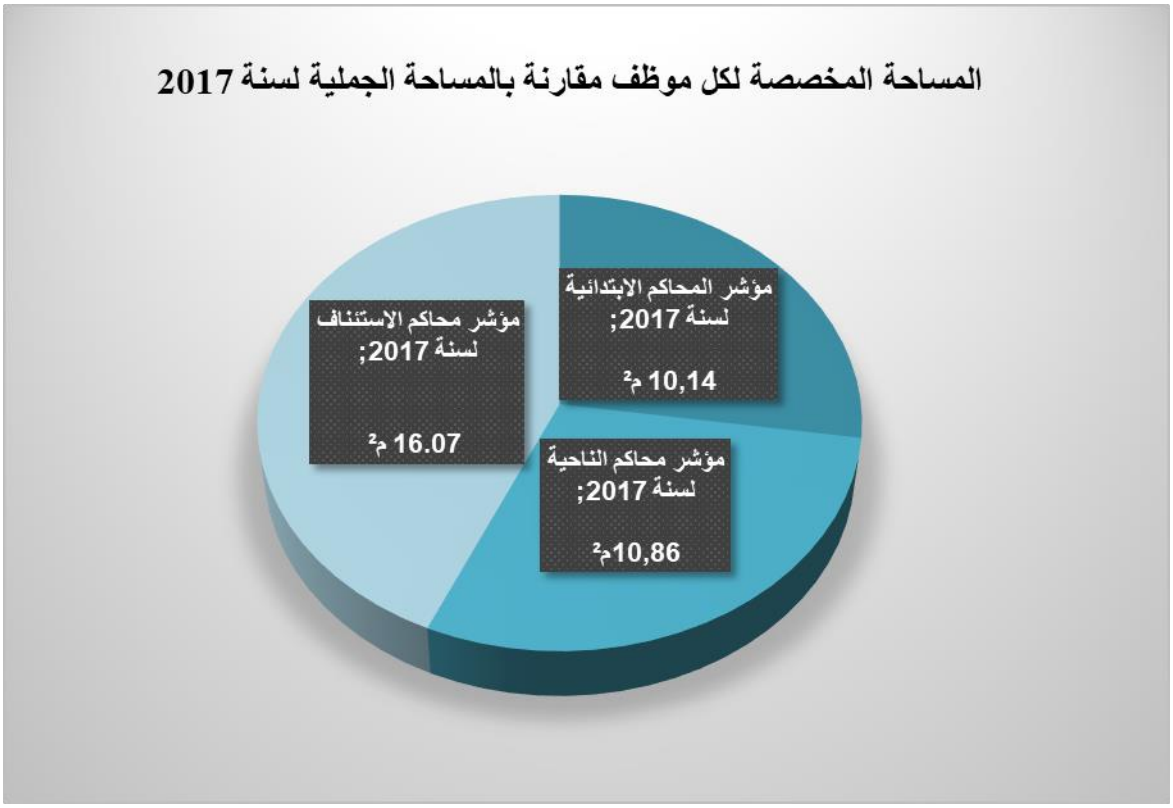

- **المؤشر 3.1.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للملفات القابلة للرقمنة**

تم فى سنة 2017 تحقيق نسبة ضعيفة في رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد القابلة للرقمنة حيث بلغت 46 % من مجموع الملفات ويتوقع مواصلة تحقيق نسبة ضئيلة من إنجاز المشروع كما هو مبين بالرسم البياني التالي.

رسم بياني عدد11 : مؤشر تطور نسق رقمنة الوثائق

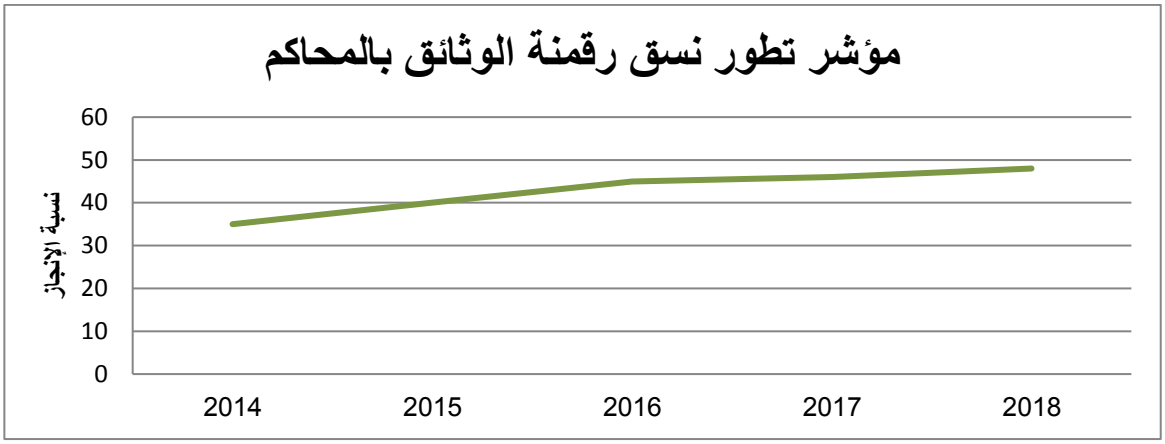

1. **أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:**

- تمّت متابعة المشروع من خلال الزيارات الميدانية حيث قام فريق عمل بمعاينة وتدقيق نسبة 20% التي أنجزتها الشركة المتعهدة بـ 12 محكمة.
- تمّت زيارة ل 12 محكمة المتبقية خلال الفترة الممتدة بين (12 مارس 2018 و6 أفريل 2018).

2. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- تمّ التقليص في الاعتمادات المالية المخصصة لاقتناء معدات الرقمنة المتعلقة بدفاتر عدول الإشهاد على امتداد الفترة المقبلة من البرنامج 2017-2020.

- العمل على تنفيذ استراتيجية La Brigade Mobile لم تجدي نفعا وتعتبر سببا رئيسيا في نسبة التطور البطيء في نسق إنجاز المشروع.

- تمّ إقتناء معدات لرقمنة أصول الأحكام القضائية ذات مواصفات متدنية ولا تتماشى مع حاجيات المحاكم لإنجاز المشروع في الآجال المحددة.

هذا و ستعمل مصالحنا على تجاوز هذه الإشكاليات قصد تحقيق نتائج أفضل خاصة إذا توفرت الإعتمادات الازمة لذلك.

✓ المؤشر 4.1.1: نسبة المحاكم المستعملة للتطبيقات الجديدة

تم حذف هذا المؤشر نظرا لعدم استكمال مشروع تطوير المنظومات الجزائية والمدنية. حيث ان هذه المشاريع كان من المنتظر استكمالها خلال سنة 2017 ووضعها حيز الاستغلال في 12 موقع نموذجي ليقع بعد ذلك تعميمها تدريجيا لدى بقية المحاكم، لكن عدم تفعيل وتوقف أشغال لجنة قيادة المشروع المكلفة بمتابعة الإنجاز والمصادقة على مختلف مراحل المشروع حال دون ذلك. مما أدى إلى إيقاف الأشغال مع المزود إلى ان تم إحداث وتفعيل لجنة فنية جديدة ومواصلة الأشغال بتاريخ 5 فيفري 2018. ومن المتوقع استكمال المنظومة الجزائية في موفي سنة 2018 والمنظومة المدنية في موفي سنة 2019 حيث سيقع تعميمها تدريجيا ويمكن إعادة إدراج هذا المؤشر في التقارير القادمة.

لقد تم تغيير كل المؤشرات المتعلقة بالهدف الأول لبرنامج العدل بالإضافة إلى تغيير جل وحدات المؤشرات. وهو ما انجر عنه صعوبة المقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بهذا الهدف وتحليل وتفسير النّتائج.

يبين الجدول التالي التغيرات التي طرأت على الهدف:

الهدف	مؤشرات
هدف 1.1: التقليص في آجال الخدمات القضائية	**المؤشر 1.1.1:** نسبة الأحكام المنطوق بها مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة
	المؤشر 2.1.1 نسبة الأحكام الغيابية
	المؤشر 3.1.1 تطور المساحات المحجرة بمناطق مسحية

❖ الهدف 1-2: دعم نجاعة العدالة

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 (1).	إنجازات 2017 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
المؤشر 1.2.1: نسبة الأحكام الغير مرقونة سنويا من جملة الأحكام الواجب رقنها	(%)		22.3		18	11.6	% 155.2[1]
المؤشر 2.2.1: نسبة الأحكام الغيابية مقارنة بمجموع الأحكام الجزائية المفصولة	(%)		51.1		45	56	%80.4
المؤشر 3.2.1: نسبة القضاة المتكونين في إطار التكوين التخصصي من جملة القضاة المتكونين في إطار التكوين المستمر	(%)		0		11	0	%0.0

رسم بياني عدد12 : مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف دعم نجاعة العدالة

[1] وقع احتساب نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 للمؤشرات 1.2.1 و2.2.1 باعتماد (1) / (2) اعتبارا لصيغة الأهداف

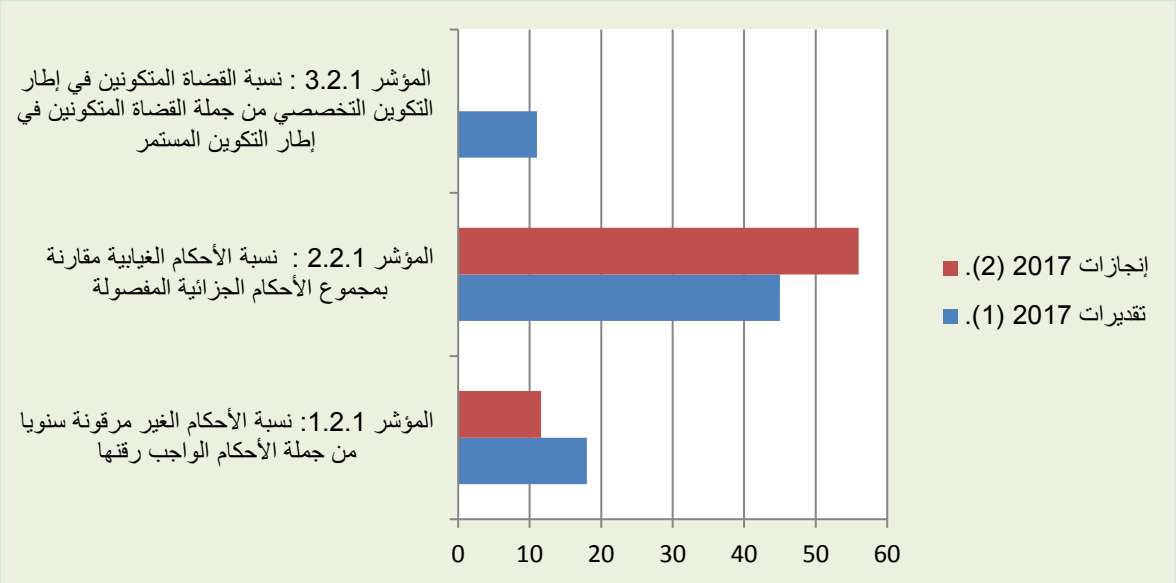

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017**

✓ **المؤشر 1.2.1: نسبة الأحكام الغير مرقونة سنويا من جملة الأحكام الواجب رقنها**

تم التقليص في عدد الأحكام غير المقرونة بنسبة هامة جدا سنة 2017 تضاهي 11.6 % وهي نسبة فاقت القيمة المنشودة والتي كانت مقدرة في حدود 18%. ويعود هذا التطور الايجابي إلى حرص السادة القضاة على تلخيص الأحكام في أحسن الآجال والمجهود الإضافي لكتبة المحاكم في رقن الاحكام.

رسم بياني عدد 13 لتطور المؤشر نسبة الأحكام الغير مرقونة سنويا

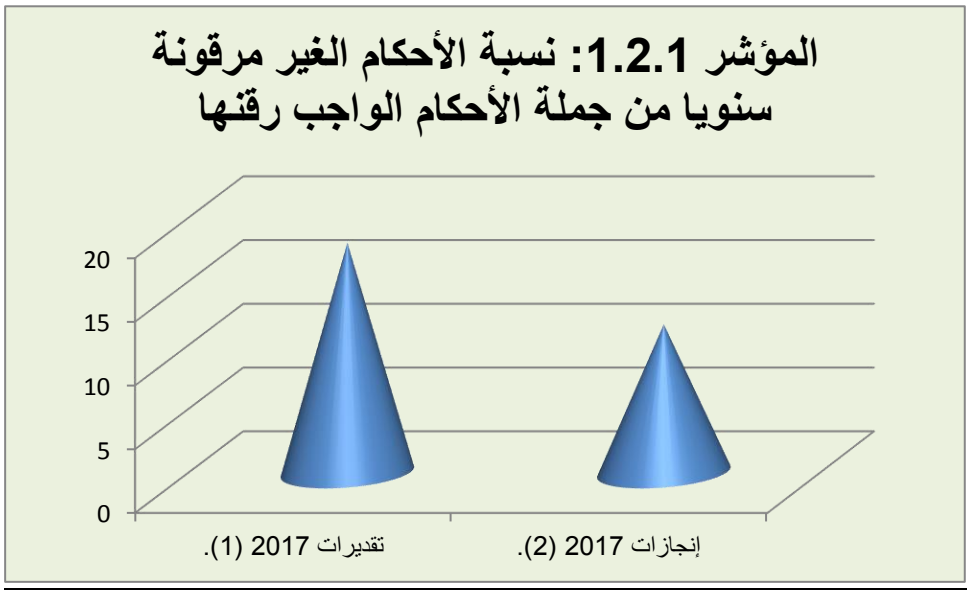

1. **أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:**

- تم تعزيز دور التفقد عن بعد بالتفقدية العامة من خلال تركيز آلية إحصائية شهرية لمتابعة التأخير الحاصل في تلخيص الأحكام وتم تكليف السادة المتفقدين بالتنسيق مع السادة رؤساء المحاكم لحث القضاة على التسريع في تلخيص الأحكام غير الملخصة ليتسنى تسليم الأحكام للمتقاضين في أحسن الآجال.
- انجاز استشارات خاصة لرقن الأحكام القضائية لفائدة بعض المحاكم العدلية من طرف الإدارات الجهوية للوزارة.

2. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- عدم توفر الإعتمادات المالية الكافية لانتداب العدد الكافي من الموارد البشرية للتقليص في رقن الأحكام.

✓ المؤشر 2.2.1: نسبة الأحكام الغيابية مقارنة بمجموع الأحكام الجزائية المفصولة

بلغت نسبة الإعلامات بالأحكام الغيابية 56 % سنة 2017 وهي نسبة دون القيمة المنشودة والمقدرة ب 45 %ويعود ذلك إلى عدم تعميم التجربة النموذجية للمعالجة الحينية للقضايا الجزائية المحدثة في إطار التسريع في الإحكام الغيابية والتي شملت المحكمة الابتدائية بمنوبة فقط سنة 2017. كما أن التقليص في نسبة الإحكام الغيابية مرتبط بتدخل تشريعي وسوف يتم عرض مشروع قانون في الغرض في شهر أفريل 2018.

رسم بياني عدد 13: لتطور مؤشر نسبة الاحكام الغيابية

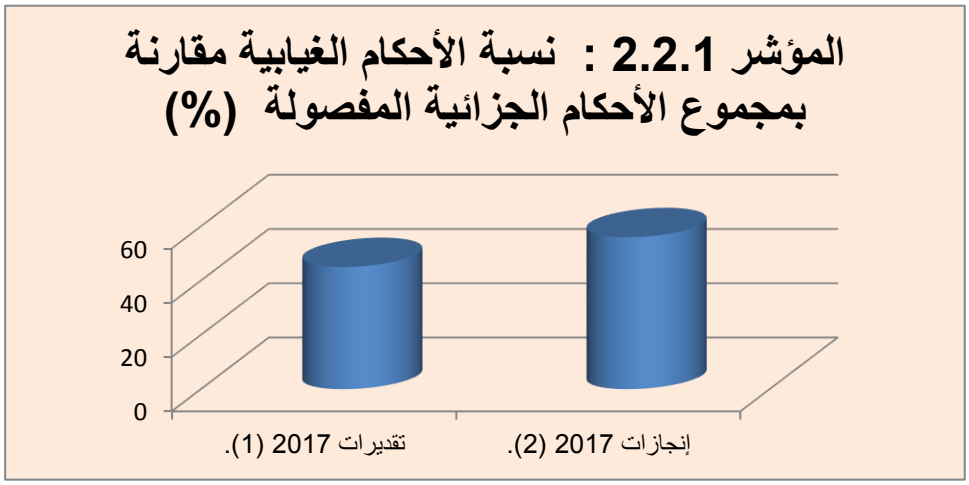

1. **أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:**

- تم الشروع في تجربة نموذجية بالمحكمة الابتدائية بمنوبة تهم المعالجة الحينية للقضايا الجزائية للتسريع في القرارات المتعلقة بالإحكام الغيابية.
- تم تكوين كتبة وقضاة للسهر على تنفيذ عملية المعالجة الحينية للقضايا الجزائية.

2. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لانتداب العدد الكافي من الموارد البشرية لتبليغ الإحكام الغيابية.

✓ المؤشر 3.2.1: نسبة القضاة المتكونين في إطار التكوين التخصصي من جملة القضاة المتكونين في إطار التكوين المستمر:

تولّى المعهد الأعلى للقضاء خلال سنة 2017 تنظيم 27 دورة تكوينيّة في إطار تنفيذ البرنامج التأهيلي المستمرّ الإلزامي والاختياري الموجّه للقضاة وشملت دورات دراسيّة وملتقيات جهويّة ووطنيّة سواء بالمعهد أو خارجه. وقع التركيز خلالها على بعض القوانين الصادرة حديثا والأمور المستجدّة على الساحة القضائية والقانونيّة والمسائل التي تتميّز بخصوصيّة معيّنة سواء من حيث ما تثيره من جدل على مستوى التطبيق أو ما تستدعيه من اهتمام أو ما تقتضيه من تعميق دراسة وقد شارك في مختلف الدورات التكوينيّة حوالي 1200 قاض.

3. **تحليل النتائج والإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ اختيار المؤشّر بعنوان سنة 2017 لم يكن موفّقا لا من حيث تلاؤمه مع الهدف المرجو لا من حيث مشمولات المعهد الأعلى للقضاء.

فعلى الرغم من تنظيم عدد 27 دورة تكوينيّة خلال سنة 2017 شارك خلالها حوالي 1200 قاضي، فإنّ المعهد لم يقم بتنظيم دورات تكوين تخصّصي للقضاة نظرا لكون النصوص التي تنظّم المعهد تنصّ على صنفين فقط من التكوين المستمرّ الموجّه للقضاة يتعلّق الأول بالتأهيل الإلزامي ويخضع له القضاة المبتدئون في العمل القضائي المنتمون للرتبة الأولى من الدرجة الأولى إلى الدرجة الثالثة، أمّا الصنف الثاني من التكوين فيتعلّق بالتأهيل الاختياري ويخصّص لفائدة كافّة القضاة.

ولتلافي ذلك تمّ بعنوان سنة 2018 تغيير الهدف والمؤشّر مقارنة مع سنة 2017 لكي يغطّي أقصى ما يمكن من أنشطة ومهام المعهد وتلاؤم المؤشّر مع الهدف المرجو حيث أصبح يتعلّق بـ " عدد القضاة والكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل".

وتجدر الإشارة إلى كون المعهد حرص في إطار برنامج تطوير هيكلته المؤسّساتيّة والبيداغوجيّة على إحداث صنفين جديدين من التكوين المستمرّ الموجّه للقضاة يتعلّق الأوّل بالتكوين التخصّصي يهدف إلى الرفع من كفاءة وقدرات القضاة في مجالات تخصّصهم ويتعلّق الثاني بالتكوين عند تغيير الاختصاص ويهدف

إلى إعداد القضاة الذين تمّ تغيير اختصاصهم بمناسبة الحركة القضائيّة إلى الاضطلاع بمهامهم الجديدة وهو ما تمّ تضمينه ضمن مشروع أمر حكومي يتعلّق بمراجعة مشمولات المعهد ونظام الدراسة والتكوين به.

وقد تم تغيير كل المؤشرات المتعلقة بالهدف الثاني لبرنامج العدل بالإضافة إلى تغيير جل وحدات المؤشرات. وذلك نتيجة تغيير الهدف1.2 وهو ما انجر عنه صعوبة المقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بهذا الهدف وتحليل وتفسير النّتائج.

يبين الجدول التالي التغيرات التي طرأت على الهدف ومؤشراته.

الهدف	المؤشرات
هدف 2.1: تطوير جودة الخدمات القضائية	**المؤشر 1.2.1:** عدد القضاة والكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل
	المؤشر 2.2.1 عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد
	المؤشر 3.2.1 نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال

❖ الهدف 1-3: تيسير النفاذ إلى الحق والعدالة

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 .(1)	إنجازات 2017 .(2)	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1)/(2)
المؤشر 1.3.1: تطور عدد مطالب النفاذ المقبولة.	(%)		70		75	86.53	115.37%
المؤشر 2.3.1: نسبة المساحات المشمولة بالمسح العقاري مقارنة بالمساحة المبرمجة.	(%)		55		60	58.932	%98.22
		24750 (هك)	24383 (هك)	%98.52	25000 (هك)	24555 (هك)	
المؤشر 3.3.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد.	عدد		0		5	5	%100

رسم بياني عدد 14 : مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 1-3: تيسير النفاذ إلى الحق والعدالة

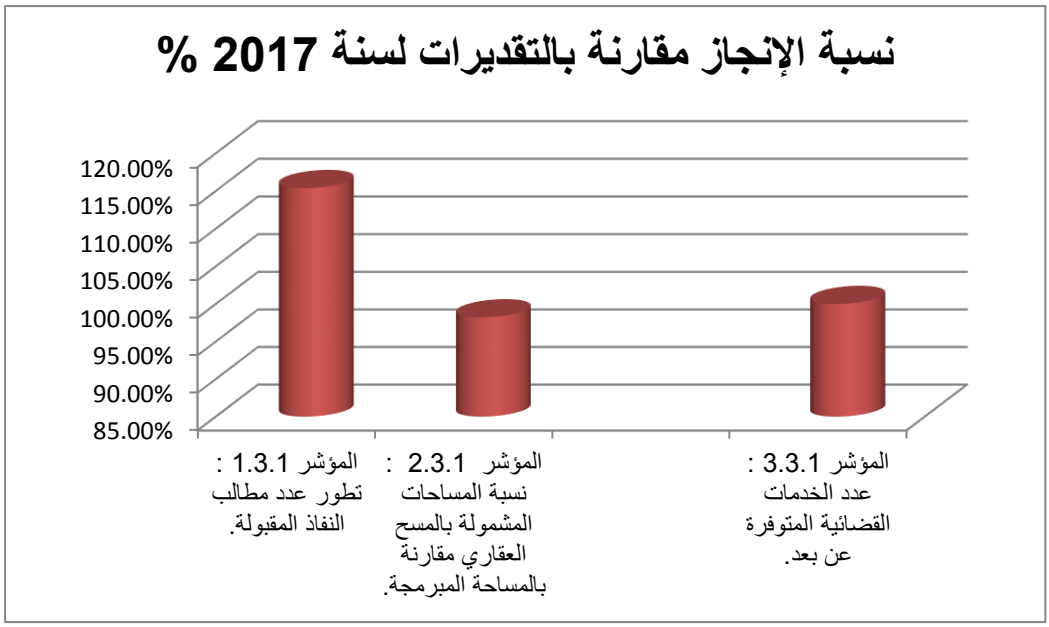

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017**

- **المؤشر 1.3.1: تطور عدد مطالب النفاذ المقبولة**

1. أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2017

أ. انخراط وزارة العدل في تكريس حق النفاذ للمعلومة

- **الجانب المؤسساتي:**

تعيين السيدة مريم الهويدي متصرف رئيس مكلفة بالإعلام والنفاذ إلى الوثائق والمعلومات الإدارية، والسيد مكرم البوشامي متصرف رئيس نائبا لها، وذلك منذ سنة 2012.

- **النشر الإستباقي:**

إحداث رابط ببوابة الوزارة حول النفاذ إلى وثائق ومعلومات الوزارة يضم:

- ✓ المراجع القانونية للنفاذ والأرشيف
- ✓ قائمة اسمية للمكلفين بالنفاذ إلى الوثائق والمعلومات الإدارية.
- ✓ قائمة اسمية لرؤساء الهياكل.

هذا الرابط في طور التحيين.

ب. التكوين والتأهيل في مجال النفاذ:

تكوين 30 إطارا في مجال النفاذ إلى المعلومات خلال سنة 2017 بالمدرسة الوطنية للإدارة.

تكوين 98 إطار في مجال النفاذ إلى المعلومات خلال سنة 2017 بالمعهد الأعلى للقضاء.

ت. المستوى التفاعلي:

- **إحصائيات حول مطالب النفاذ لسنة 2017**

العدد الجملي لمطالب النفاذ	عدد المطالب التي تمّ الرد عليها بنعم	عدد المطالب التي تمّ رفضها	عدد المطالب التي تمّ إرشاد أصحابها
	128	26	43
	197		

مع الملاحظة أن السبب الرئيسي لرفض المطالب تم الاستناد فيه إلى منشور السيد رئيس الحكومة عدد 21 بتاريخ 24 جويلية 2014 والمتعلق "بالامتناع عن تداول معلومات حساسة من شأنها إلحاق الضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالوقاية من الجرائم". بحيث أن جملة الرد على المطالب بلغت 171 من جملة 197 مطلب تمثل نسبة 86.8 %. وهي نسبة تفوق النسبة المبرمجة.

- **إدراج النفاذ إلى المعلومة ببرنامج التصرف في ميزانية وزارة العدل حسب الأهداف لسنة 2017**

يمثل النفاذ إلى المعلومة مؤشرا هاما لتحقيق هدف النفاذ إلى العدالة ببرنامج العدل ويتمثل المؤشر في ارتفاع نسبة الاستجابة إلى مطالب النفاذ إلى المعلومة وهو ما يستوجب تأمين الأنشطة التالية:

- ✓ التكوين اللازم للإداريين والقضاة (برمجة دورات تكوينية لسنة 2018).
- ✓ تأهيل الأرشيف بما يتلاءم مع النصوص القانونية والتشريعية ذات العلاقة (في طور القيام بخطط استعجالية بمقر حفظ الأرشيف الوسيط بسكرة وبمحكمة الاستئناف بتونس وبالمحكمة الابتدائية بتونس).
- ✓ تطوير بوابة العدل: في طور الإنجاز.

- **إعداد دليل نفاذ إلى المعلومة بوزارة العدل:**

– في طور المراجعة النهائية لمشروع دليل للنفاذ تم إعداده على ضوء مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

ث. النقائص والصعوبات:

عدم هيكلة وظيفة النفاذ إلى الآن مما انجر عنه:

- تشتت مطالب النفاذ مما يؤدي إلى عدم الحصول على إحصائيات صحيحة ودقيقة حول المطالب المقدمة.
- عدم تفرغ المكلف بالنفاذ.
- عدم توفير الإطار البشري المختص يؤدي إلى تهميش وظيفة النفاذ.
- صعوبة معالجة مطالب النفاذ التي تستوجب دفع مقابل.
- عدم وضوح القانون الأساسي بخصوص النفاذ إلى وثائق القضاء العدلي.

ج. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- هيكلة وظيفة النفاذ
- التكوين اللازم للإداريين والقضاة
- تأهيل الأرشيف بما يتلاءم مع النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة

- تطوير بوابة وزارة العدل

✓ **المؤشر 2.3.1: نسبة المساحات المشمولة بالمسح العقاري مقارنة بالمساحة المبرمجة**

أ. ***أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق تطور نسبة المساحات المشمولة:*** تتمثل في تركيز لجان مسح جديدة في المناطق الصادرة فيها قرارات فتح مناطق مسحية وتدعيم اللجان التي هي بصدد العمل.

ب. **أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** تظل الحاجة إلى تعزيز المحكمة العقارية بكامل فروعها بعدد أوفر من قضاة وكتبة لجان المسح وسواق وعملة وتحسين مقرات عمل لجان المسح وتوفيرها عند الاقتضاء أمر مهم لعملية المسح.

ويشار إلى أنّ السيارات التي تم توفيرها للمحكمة العقارية أمر إيجابي غير أنّ العدد الفعلي للسيارات التي هي بحالة حسنة ويمكن استغلالها يبقى محدودا ولا يفي بالحاجة. وبقطع النظر عن الحاجيات الملّحة للمحكمة العقارية حاليا، تتجه الإشارة إلى أنّ طبيعة نشاط المسح الذي هو عمل على عين المكان (un Travail de terrain)، تقتضي مزيدا من الدعم من حيث العنصر البشري والعنصر المادي.

✓ **المؤشر 3.3.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد**

تتمثل جملة الخدمات عن بعد التي توفرها وزارة العدل عبر بوابة E-JUSTICE في:

- الاسترشاد عن مآل القضايا للمتقاضين
- الاسترشاد عن مآل القضايا للمحامين
- فقه القضاء
- الترسيم في مناظرات انتداب موظفين لوزارة العدل

وقد تم إضافة *خدمة جديدة سنة 2017* تتمثل في: استدعاء عن بعد للمترشحين في مناظرة الملحقين القضائيين للمشاركة في الاختبارات الكتابية

وتمثل **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة** من حيث تطوير جملة هذه الخدمات وتحسينها في:

- استكمال تطوير المنظومات الجديدة (الجزائية، المدنية، العقارية)
- تعميم المنظومات الجديدة في جميع المحاكم حتى تتوفر المعلومات التي من خلالها يقع العمل على تحسين جودة الخدمات وإضافة خدمات جديدة.

تجدر الإشارة إلى انه تم تغيير الهدف الثالث لبرنامج العدل وكل المؤشرات المتعلقة به بالإضافة إلى تغيير جل وحدات المؤشرات. يبين الجدول التالي التغيرات التي طرأت على الهدف ومؤشراته.

الهدف	المؤشرات
هدف 3.1: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها	**المؤشر 1.3.1** نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم
	المؤشر 2.3.1 المساحة المخصصة لكل موظف
	المؤشر 3.3.1 نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات
- قلة الاعتمادات المرصودة	- العمل على ترشيد النفقات حسب الأولوية
- قلة الموارد البشرية	- حسن توظيف وتوزيع العنصر البشري حسب الخطة
- غياب نظام معلوماتي بالوزارة والاعتماد على العد اليدوي في جميع المعطيات بالمحاكم يؤثر على جودة ودقة المعلومة. - وجود بعض الهياكل خارج إطار البرنامج	- ضرورة استعمال منظومات إعلامية ولوحات قيادة لمساعدة رئيس البرنامج على أخذ القرار - تصميم وإنجاز نظام معلوماتي في المادة الجزائية والمدنيّة وتعميمها على المحاكم.

II . برنامج السجون والإصلاح

1. التقديم العام للبرنامج

رئيس البرنامج: السيد عادل الطّرابلسي المستشار العام للسجون والإصلاح من الصنف الأول: مدير إدارة المصالح المشتركة.

1.1 تقديم البرنامج

إن عملية تأهيل المساجين وإعادة إدماجهم في المجتمع تمر أساسا عبر التكوين والتشغيل وهي أهم حلقة في الإستراتيجية العامة لبرنامج السجون والإصلاح كما أنها تساهم في الحد من تفاقم ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على أن تكون ظروف التكوين هي نفسها المعتمدة بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة.

وتولي الإدارة العامة للسجون والإصلاح أهمية بالغة لتحسين ظروف إقامة السجين لما لها من انعكاس إيجابي على سلوك السجين وتوطيد علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية خلال فترة قضاء العقوبة المسلطة عليه. وهي عوامل تساهم في تيسير حسن التصرف في السجين من خلال المتابعة.

وأمام ما تشهده المؤسسات السجنية من اكتظاظ، وفي غياب فضاءات إضافية جاهزة لإيواء المساجين، يكمن الحل في توفير الآليات ذات الجدوى والمتوجه اعتمادها لحراسة ومراقبة المساجين، والعمل على استعمالها بصفة جدية ضمن الممارسات اليومية واستنباط الحلول البديلة.

وقد ارتكزت رؤية السّجون والإصلاح على خمسة محاور أساسية تتمثل كالتالي:

تأهيل المساجين وإعادة إدماجهم

- الحد من ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإعادة إدماجهم
- تحسين ظروف إقامة المودعين
- تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم
- السعي إلى الحد من ظاهرة فرار المودعين

1.2خارطة البرنامج

برنامج السجون والإصلاح

المديرية الوطنية للسجون والإصلاح

- مؤسسة السجون والإصلاح (1)
- المؤسسات السجنية (28)
- مراكز إصلاح الأطفال الجانحين (7)

2.تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

يشتمل برنامج الإدارة العامة للسجون والإصلاح إحداث سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية وسيساهم هذا البرنامج في الرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف الإقامة طيبة تستجيب للمعايير الدولية. كما يشتمل برنامج الإدارة العامة للسجون والإصلاح على تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة وفي إطار احترام القوانين، إضافة لتوفير الإحاطة الاجتماعية لهم بحكم خصوصية العمل بالفضاءات المغلقة مع المودعين وما لها من تأثيرات مباشرة على نفسية العون.وفي ظل تنامي المخاطر والتهديدات الموجهة للوحدات السجنية والإصلاحية فإن تأمين هذه الوحدات أصبح هاجسا وضرورة ملحة خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب، كما أن السعي للحد من ظاهرة فرار المودعين أضحى من الأولويات التي تعمل عليها الإدارة العامة للسجون والإصلاح.

3. نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد7: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2017 (1).	إنجازات 2017 (2).	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المتوفر (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التصرّف	**235059**	**232660**	**2399**	**%98.98**
تأجيرعمومي	194662	192273	2389	% 98.8
وسائل المصالح	39302	39302	0	%100.00
التدخل العمومي	1095	1085	10	%99.09
نفقات التنمية	**41300**	**41540**	**240-**	**%101**
الاستثمارات المباشرة				
على الميزانية	41300	41540	240-	%101
على القروض الخارجية				
التمويل العمومي	**0**	**0**	**0**	**%0**
على الميزانية				
على القروض الخارجية				
صناديق الخزينة				
المجموع العام	**276359**	**274200**	**2159**	**%99.22**

رسم بيانيعدد 15: مقارنة بين تقديرات و إنجازات ميزانية برنامج السجون و الإصلاح لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

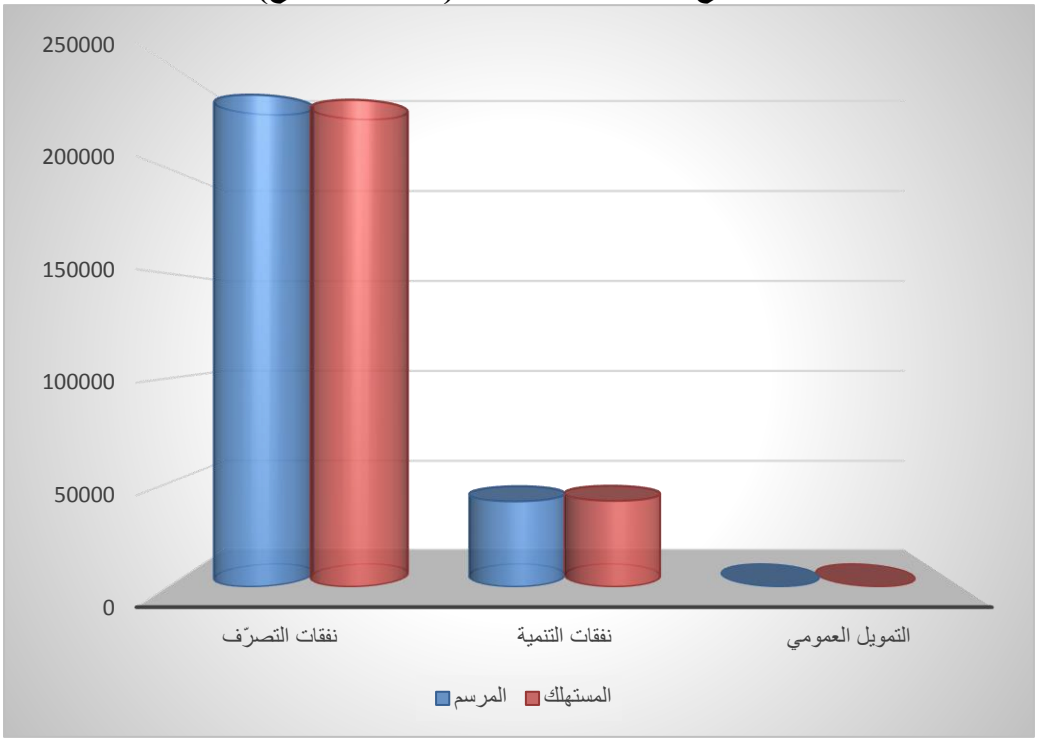

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها :

يرمي برنامج سجون والإصلاح إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. **تأهيل المساجين لإعادة إدماجهم**
2. **تحسين ظروف إقامة المساجين وظروف عمل الأعوان**
3. **تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية**

❖ الهدف 2-1: تأهيل المساجين لإعادة إدماجهم

تقديم الهدف: في إطار السعي لتحقيق السياسة الإصلاحية العامة، تم اختيار هذا الهدف لتدعيم تكوين المساجين وتأهيلهم لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة المهنية لما لذلك من تأثير إيجابي في التقليص من نسب العود وسيتم العمل على الترفيع في عدد المنتفعين وتخصيص التجهيزات والفضاءات الضرورية لذلك بالإضافة لتوفير الإطار المشرف على التكوين.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1)/(2)
المؤشر 1.1.2: نسبة المودعين المنتفعين بالتكوين	%	3.6			7.27	8.6	%118.29
المؤشر 2.1.2 نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%	6.8			7.8	7.6	%97.44
المؤشر3.1.2 نسبة المودعين المنتفعين المشغلين في مجال العمل العام	%	25			30	**11.5**	%38.33

رسم بياني عدد16 : مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 2-1 تأهيل المساجين لإعادة إدماجهم

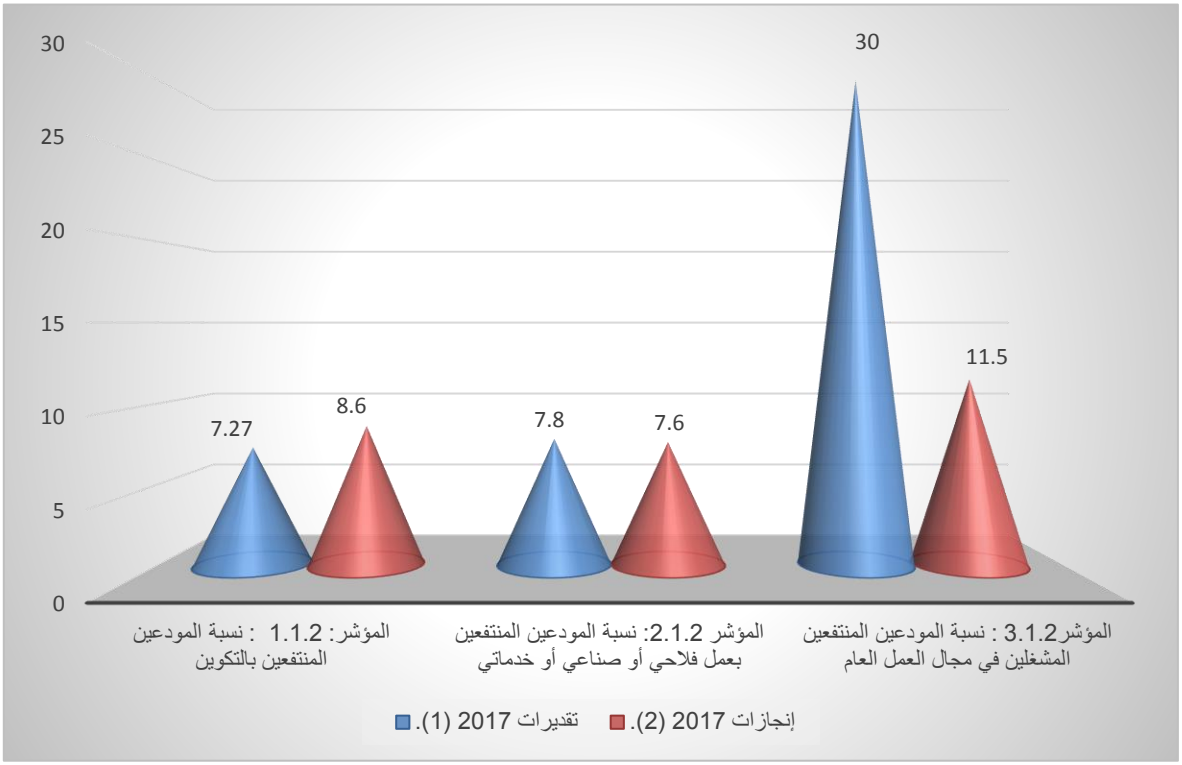

○ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

✓ المؤشر1.1.2: نسبة المودعين المنتفعين بالتكوين

نلاحظ أن نسبة المودعين المنتفعين بالتكوين حسب إنجازات 2017 تبلغ 8.6 % وهي نسبة تفوت التقديرات المبرمجة نظرا لارتفاع عدد المنتفعين بالتكوين ويعود ذلك لإبرام اتفاقيات شراكة مع مراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل هذا بالإضافة إلى برمجة دورات تكوينية استثنائية بغية الترفيع في عدد المودعين المتكونين.

✓ المؤشر 2.1.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

نلاحظ أن نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي حسب إنجـازات 2017 تبلـغ 7.6 % وهي نسبة تعادل تقريبا التقديرات المبرمجة ويعود هذا للدور الفعال الذي ما فتئ يقوم به مديري الوحدات السجنية والإصلاحية وكافة الإطار العامل بمختلف الوحدات بنية الترفيع في عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي وذلك بمقابل مادي يساعدهم على الرفع من معنوياتهم وتخفيف العبء إلى حين استكمال مدة العقوبة.

✓ المؤشر3.1.2: نسبة المودعين المنتفعين المشغلين في مجال العمل العام

لقد تم تغيير المؤشر3.1.2 المتعلق بالهدف الأول لبرنامج السجون و الإصلاح بالإضافة إلى تغيير وحدته. وهو ما انجر عنه استحالة المقارنة بين تقديرات وانجازات هذا المؤشر لسنة 2017 الخاصة بهذا الهدف وتحليل وتفسير النّتائج. يبين الجدول التالي التغيرات التي طرأت على الهدف ومؤشراته.

الهدف	المؤشرات
هدف 1.2 **تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة**	**المؤشر 1.1.2:** نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي.
	المؤشر 2.1.2 نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي
	المؤشر 3.1.2 المساحة المخصصة لكل سجين

❖ الهدف 2-2: تحسين ظروف إقامة المساجين وظروف عمل الأعوان

تقديم الهدف: تم اختيار هذا الهدف لتحسين ظروف إقامة المساجين بمختلف الجوانب (الإعاشة، الرعاية الصحية، الرعاية النفسية، الرعاية الاجتماعية...) لما لها من انعكاس إيجابي على سلوك السجين وفي إطار تكريس حقوق الإنسان في الجوانب المذكورة بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل بالنسبة للأعوان والرفع من مهاراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية ليتسنى لهم القيام بمهامهم على أحسن وجه.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 (1).	إنجازات 2017 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1)/(2)
المؤشر 1.2.2 : المساحة المخصصة لكل سجين بالفضاءات السجنية	م^2	**1.54**			**2.1**	**1.94**	**%92.38**
المؤشر 2.2.2: عدد المساجين لكل عون حراسة	عدد	**24**			**19**	**12**	**%63.16**
المؤشر3.2.2: نسبة الأعوان المباشرين للمساجين والمنتفعين بتكوين مختص.	%	5			10	**12.2**	**%122.01**

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017**

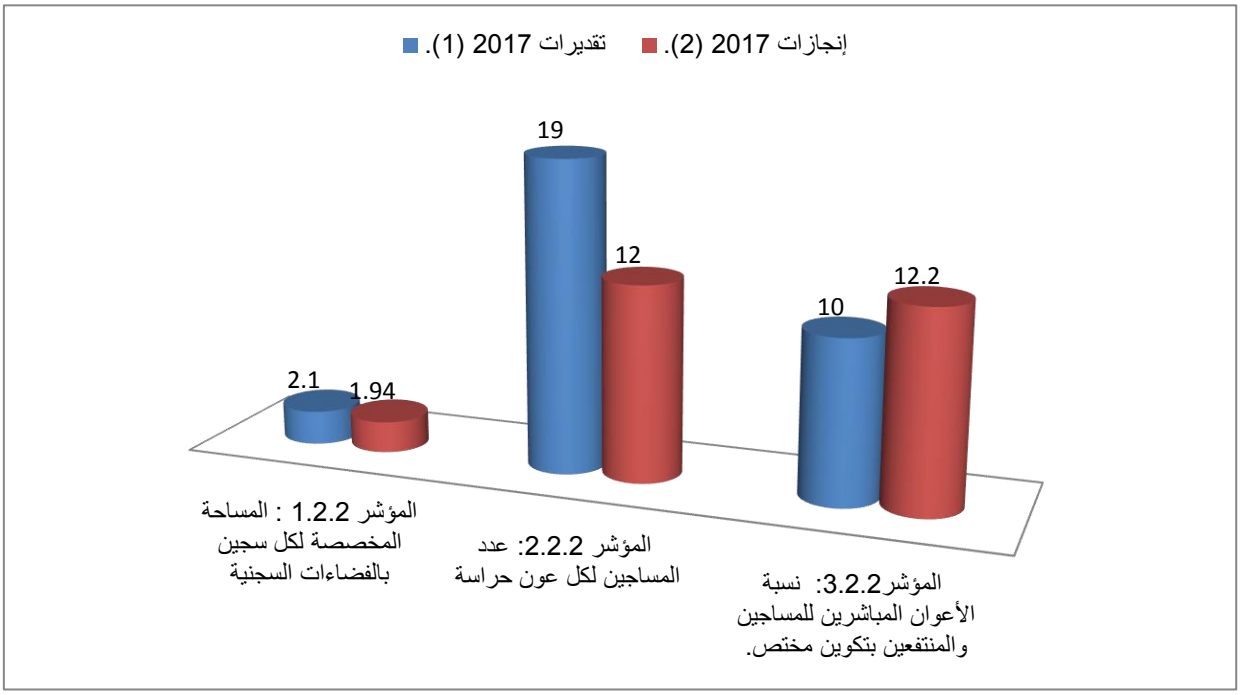

✓ المؤشر1.2.2: المساحة المخصصة لكل سجين بالفضاءات السجنية:

نلاحظ أن المساحة المخصصة لكل سجين بالفضاءات السجنية حسب إنجازات 2017 بلغت 1.94م² وهي نسبة تقارب التقديرات الأولية والمقدرة بـــ 2.1 م² ويعود عدم تحقيق النسبة المحددة مسبقا بالأساس إلى تعطيل في إنجاز بعض المشاريع على المستوى الجهوي.

✓ المؤشر2.2.2: عدد المساجين لكل عون حراسة:

شهد مؤشر عدد المساجين لكل عون حراسة نتيجة إيجابية في الإنجاز مقارنة بالتقديرات حيث سجلنا فعليا عدد 12 سجين لكل عون حراسة في حين وأن التقديرات الأولية حددت بعدد 19 سجين لكل عون حراسة والنتائج المسجلة راجعة بالأساس إلى الإنتدابات المنجزة خلال سنة 2017.

✓ المؤشر3.2.2: نسبة الأعوان المباشرين للمساجين والمنتفعين بتكوين مختص:

شهد هذا المؤشر ارتفاع في الإنجاز مقارنة بالتقديرات الأولية حيث تم تمكين 12.2% من الأعوان من المشاركة في برامج تكوينية في حين وأن التقديرات الأولية بلغت 10 % ويعود هذا الارتفاع إلى إيلاء جانب التكوين العناية اللازمة من طرف الإدارة العامة لما له من نتائج إيجابية ومباشرة في الرفع من المؤهلات العملية للأعوان.

لقد تم تغيير كل المؤشرات المتعلقة بالهدف الثاني لبرنامج السجون والإصلاح بالإضافة إلى تغيير جل وحدات المؤشرات. وهو ما انجر عنه استحالة المقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بهذا الهدف وتحليل وتفسير النّتائج.

يبين الجدول التالي التغيرات التي طرأت على الهدف ومؤشراته.

الهدف	المؤشرات
هدف 2.2 **تحسين ظروف إقامة المساجين وظروف عمل الأعوان**	**1.2.2:** عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع.
	2.2.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين
	3.2.2: المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري.

❖ الهدف 2-3: تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

تقديم الهدف: في إطار الحرص على مزيد تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية داخل الأسوار وخارجها تم اختيار هذا الهدف لمزيد تدعيم المنظومة الأمنية للوحدات السجنية والإصلاحية بتقنيات وتجهيزات حديثة لتأمين مراقبة المساجين على أحسن وجه.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 (1).	إنجازات 2017 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1)/(2)
المؤشر 1.3.2: نسبة عمليات الفرار للمودعين.	%		0.03		0.02	0.035	%175
المؤشر 2.3.2: نسبة الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع.	عدد/1000		50		30	5	%600 [2]

[2] وقع احتساب نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 للمؤشر 2.3.2 باعتماد (1) / (2) اعتبارا لصيغة الهدف

رسم بياني عدد17: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 3-2 تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

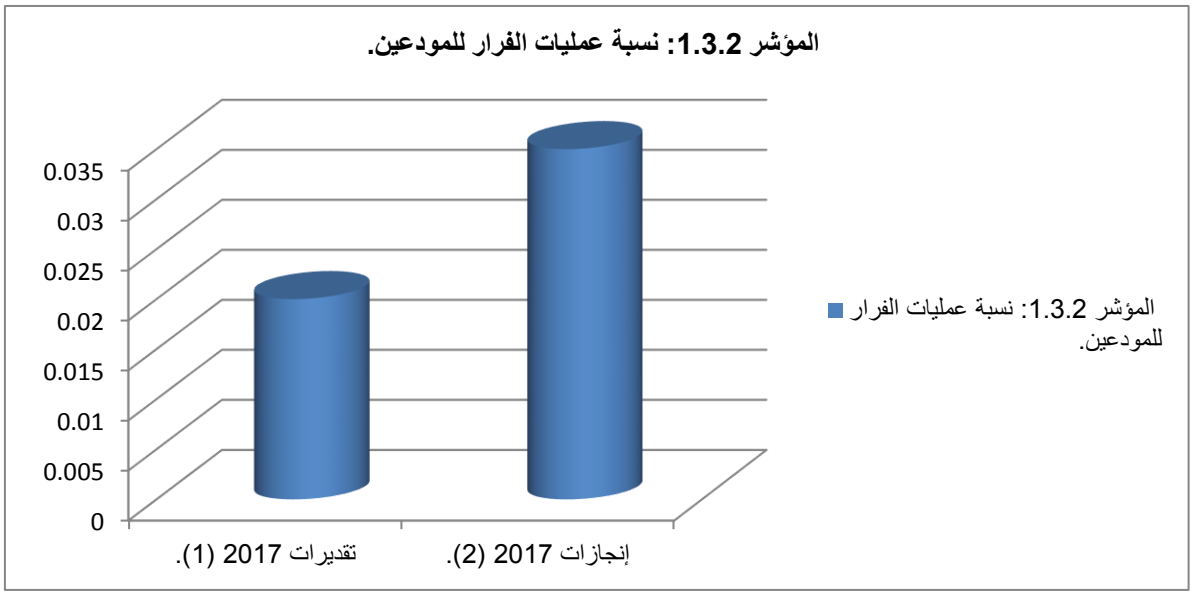

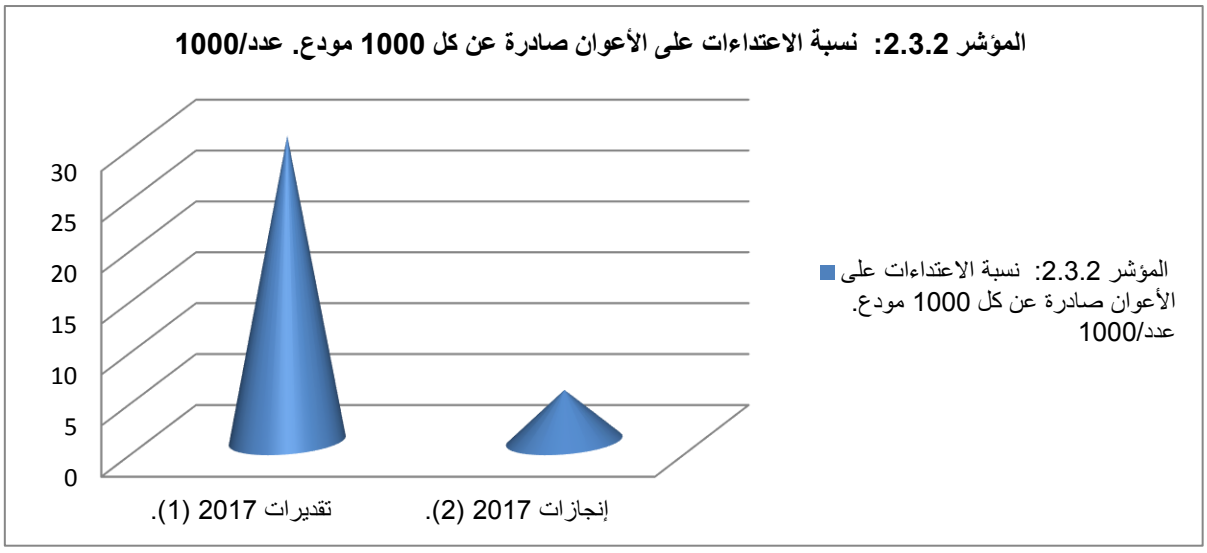

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017**

✓ **المؤشر1.3.2: نسبة عمليات الفرار للمودعين:**

نلاحظ أن نسبة عمليات الفرار للمودعين حسب إنجازات 2017 تبلغ 0.035 % و هي نسبة تعادل التقديرات المبرمجة.

✓ المؤشر2.3.2: نسبة الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع:

نلاحظ أن نسبة الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع حسب إنجازات 2017 تبلغ 5 وهي تمثل انخفاضا مقارنة بالتقديرات المبرمجة ويعود ذلك بالأساس للحرفية التي إكتسبها جل أعوان سلك السجون والإصلاح في التعاطي والتعامل مع المساجين وخاصة الأعوان المكلفين بالعمل العام هذا بالإضافة لتنويع البرامج الموجهة للمساجين والتي كان لها الأثر الإيجابي على نفسية المساجين.

لقد تم إضافة مؤشر بالنسبة للهدف الثالث لبرنامج السجون والإصلاح 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.

ويبين الجدول التالي التغيرات التي طرأت على المؤشرات.

الهدف	المؤشرات
هدف 3.2 **تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية**	**1.3.2**: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية
	2.3.2: نسبة عمليات الفرار للمودعين.
	3.3.2: عدد الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء :

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات
تم الجمع بين ظروف الإقامة للمساجين وظروف العمل للأعوان ضمن الهدف الثاني وهو ما أدى إلى عدم الدقة في الربط بين مؤشرات الهدف باعتبار وأنّه تضمن جانبين مختلفين (المساجين والأعوان).	تم إلحاق تحسين ظروف الإقامة بالهدف الأول الذي يهتم بالمساجين وتم تخصيص الهدف الثاني لتحسين ظروف عمل الأعوان وتم إدراج المؤشرات الضرورية للغرض.
لاحظنا وأنّ الهدف الثالث والمتعلق بتدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية لا يتضمن مؤشر لقيس نسبة التأمين.	تمت إضافة مؤشر قيس للهدف الثالث وهو نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

III . برنامج القيادة والمساندة

1.التقديم العام للبرنامج

1.1 تقديم استراتيجية البرنامج

رئيس البرنامج: يرأس البرنامج المدير العام للمصالح المشتركة: السيد بلقاسم سماعيلي

تتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الدعم المادي والبشري واللّوجستي والتقني لفائدة برنامجي العدل والسجون والإصلاح بهدف تحسين وتطوير البنية التحتية للمرفق العدلي بمختلف جوانبه ومكوناته. وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة بطابعها التشاركي مع التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل من الموارد البشرية والمالية اللازمة. وتم العمل على تكريس التوجه العام القائم على تحسين القدرة على الأداء للفترة القادمة من 2017 الى 2019 وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة للمال العام.

وتبعا لما تشهده الميزانية من ضغوطات تم الحرص على ترشيد الانفاق العمومي في عدة مجالات على غرار منظومة تتبع سيارات المصلحة واستصدار منشور من السيّد وزير العدل لتحسيس مستعملي السيّارات الإدارية لاستعمالها في الأغراض الإدارية دون غيرها مع التّأكيد على احترام القواعد المرورية. كما تمّ الشّروع في إرساء منظومة الرّقابة الداخلية بهدف التحكّم في المخاطر وتحسين القدرة على الأداء.

تبعا لما تقدّم، تم مبدئيا للفترة المذكورة، وباعتبارها مرحلة انطلاق العمل بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف رسم ثلاثة أهداف قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة:

الهدف الأول: تحسين التصرف في الموارد البشرية

الهدف الثاني: تحسين التصرف في الموارد المالية واللّوجستية والبنية التحتية

الهدف الثالث: تطوير أساليب العمل والخدمات

2.2 خارطة البرنامج

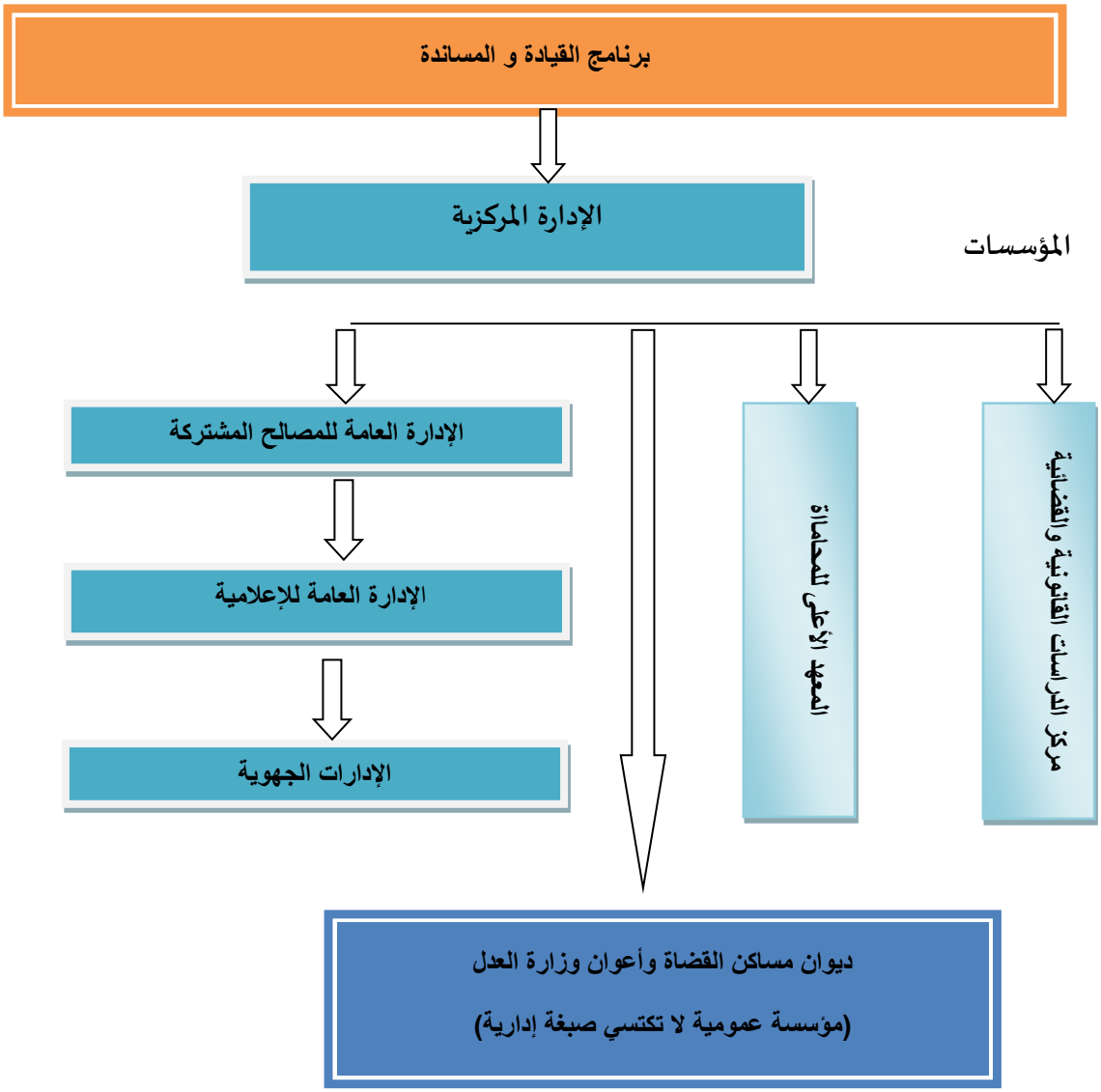

2.تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

تمّ خلال سنة التصرّف 2017 التّركيز على جملة من المسائل الهامّة المتعلّقة بقطاع العدل نذكر من بينها بالخصوص:

- مواصلة تحسين البنية التحتية من خلال إتمام المشاريع التي كانت معطّلة لبعض المحاكم والشّروع في بناء بعض المقرّات الجديدة.
- كراء مقرّات جديدة لبعض المحاكم التي تعمل في ظروف صعبة على غرار محكمة الناحية بنابل ومحكمة الناحية بسوسة.
- كراء مقرّات للمحاكم المحدثة الجديدة: استئناف جندوبة ـ ناحية بئر علي بن خليفة ـ الفرع العقاري بنابل – الفرع العقاري بجندوبة.

- تجهيز المحاكم المحدثة الجديدة.
- تدعيم المحاكم بالموارد البشرية.
- مواصلة تدعيم المحاكم بالتجهيزات الإعلامية.
- مواصلة رقمنة الأرشيف.

3.نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد8: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2017 .(1)	إنجازات 2017 (2).	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المتوفر (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التصرّف	**27962**	**26438**	**1524**	**%94.5**
تأجيرعمومي	13552	13483	69	%99.5
وسائل المصالح	11573	10133	1440	%87.56
التدخل العمومي	2837	2822	15	%99.5
نفقات التنمية	**3220**	**2194**	**1026**	**%68**
الاستثمارات المباشرة				
على الميزانية	3220	2194	1026	%68
على القروض الخارجية				
التمويل العمومي	**250**	**250**	**0**	**%100**
على الميزانية	250	250	0	%100
على القروض الخارجية				
صناديق الخزينة				
المجموع العام	**31432**	**28882**	**2550**	**%92**

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 17: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

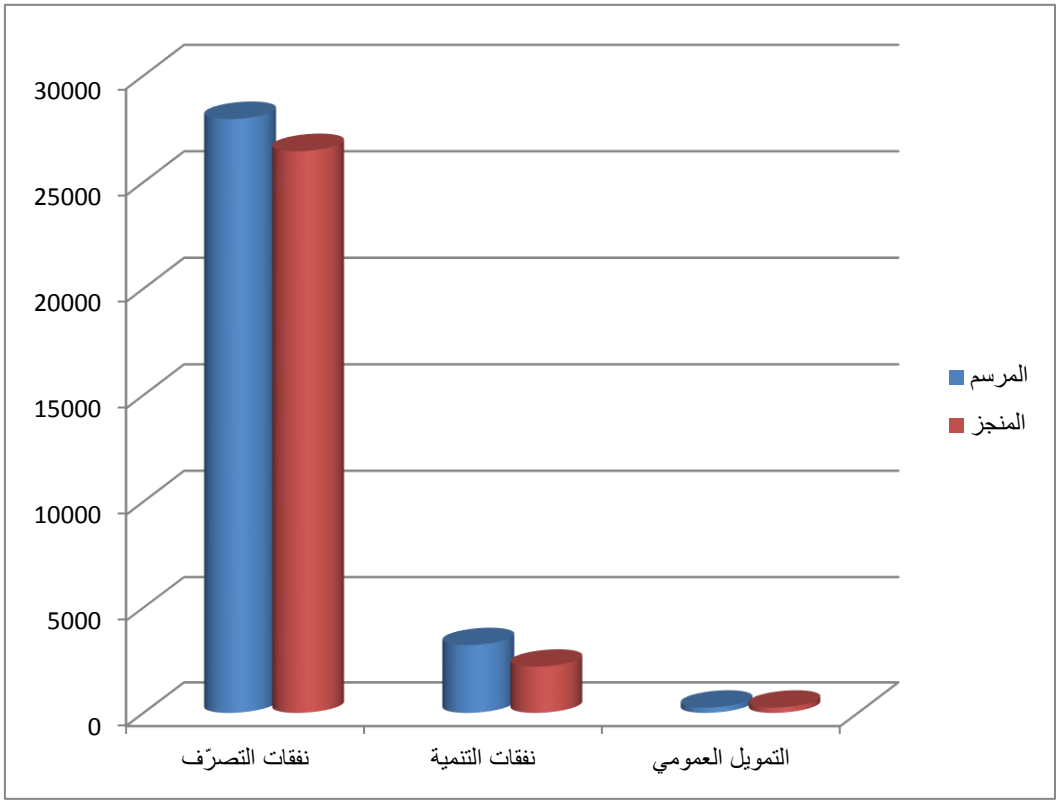

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

يرمي برنامج القيادة والمساندة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. **تحسين التصرف في الموارد البشرية**
2. **تحسين التصرف في الموارد المالية واللّوجستية والبنية التحتية**
3. **تطوير أساليب العمل والخدمات**

❖ الهدف 1.3: تحسين التصرف في الموارد البشرية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 (1).	إنجازات 2017 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 (1)/(2) %
المؤشر 1.1.3: نسبة التأطير	%		9.06		10.49	13.2	125.83%
المؤشر 2.1.3 : نسبة إنجاز أيام التكوين المبرمجة	%				60	145.76	%242.93
المؤشر3.1.3: نسبة الإنجاز الفعلي لميزانية التكوين	%				80	84.55	%105.69

رسم بياني عدد 18: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 1-3

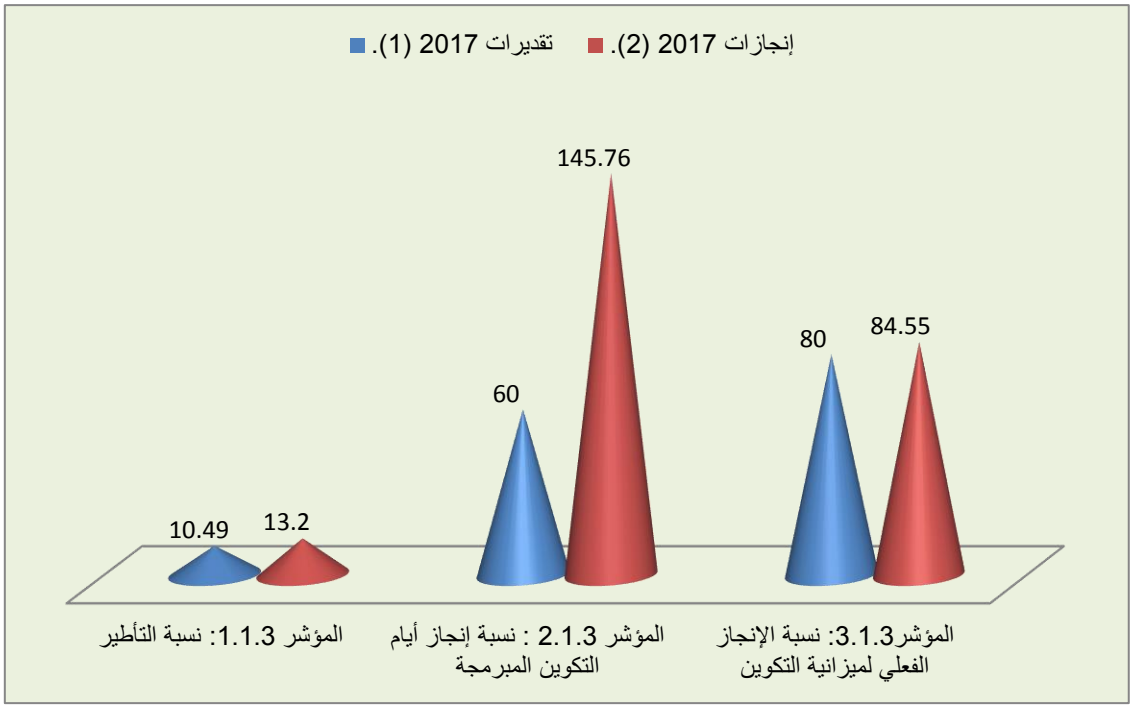

○ تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

تعتبر النتائج المحققة في معظمها طيبة حيث تجاوزت الانجازات في بعض الأحيان التقديرات. ويرجع ذلك إلى المجهودات التي بذلتها الوزارة لتحسين التصرف في الموارد البشرية بصفة عامة وتنفيذ التعهدات الواردة في الميزانية العامة رغم الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به الميزانية العامة للدولة.

✓ المؤشر1.1.3: نسبة التأطير:

تم تسجيل نسبة تأطير تقدر بحوالي 13.2 %وهي نسبة جد طيبة ناتجة عن الانتدابات من الصنف أ، إلى جانب برامج التكوين المستمر بالمعهد الأعلى للقضاء. ويبين الجدول التالي توزيع الأعوان حسب الأصناف دون اعتبار القضاة.

رسم بياني عدد 19: توزيع الأعوان حسب الأصناف دون اعتبار القضاة

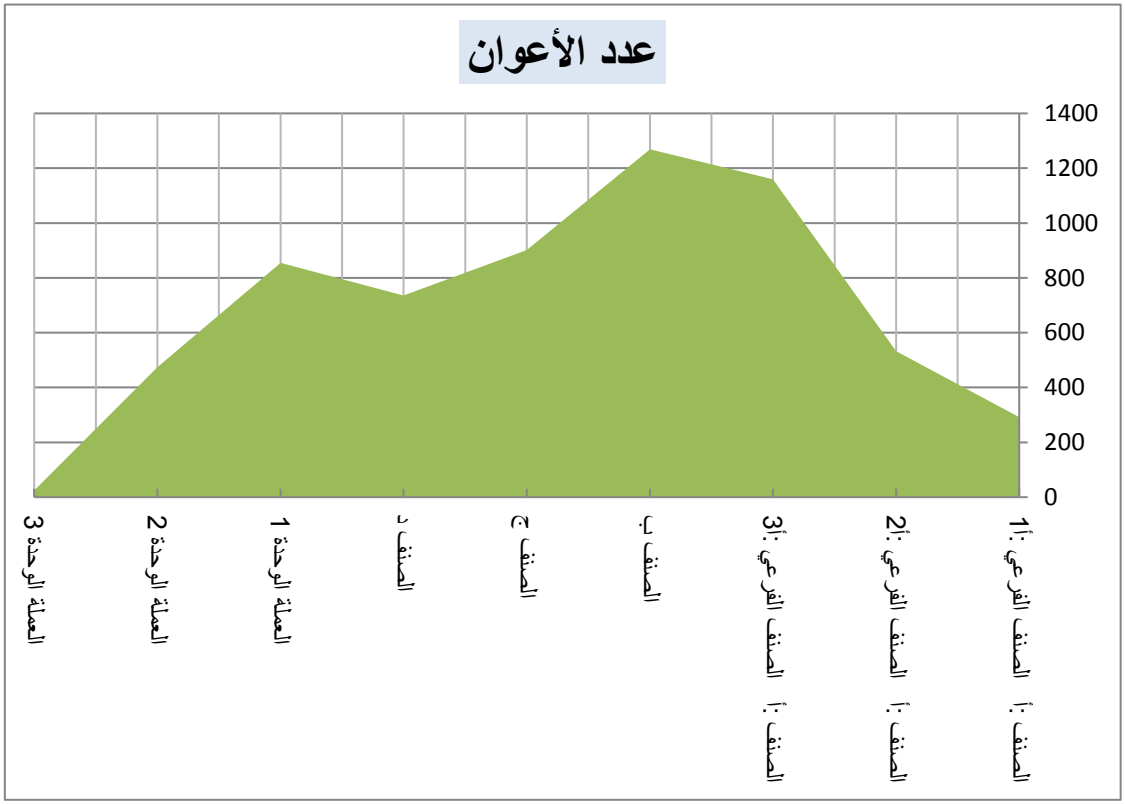

المؤشر 2.1.3: نسبة إنجاز أيام التكوين المبرمجة:

تمت برمجة 18 دورة تكوينية خلال سنة 2017 بما يعادل 59 يوما تكوينيا إلا أنه ونظرا للطلبات الملحة حول التكوين والمقصود منه تطوير الكفاءات والقدرات، تم انجاز 27 دورة تكوينية بمعدل 27 يوما تكوينيا إضافيا أي 86 يوما تكوينيا في الجملة. أي بنسبة انجاز تساوي 242.93 % وتجدر الإشارة إلى أن الوصول

إلى هذه النسبة من الإنجاز يعود إلى تولي الوزارة التعاون مع جمعيات المجتمع المدني كودادية أعوان وزارة العدل والجمعية الثقافية لأعوان وزارة العدل.

كما تم استعمال المنظومة الوطنية الرقمية لمخططات التكوين لمتابعة كافة مراحل انجاز الدورات التكوينية وقد أضفت إلى النتائج التالية:

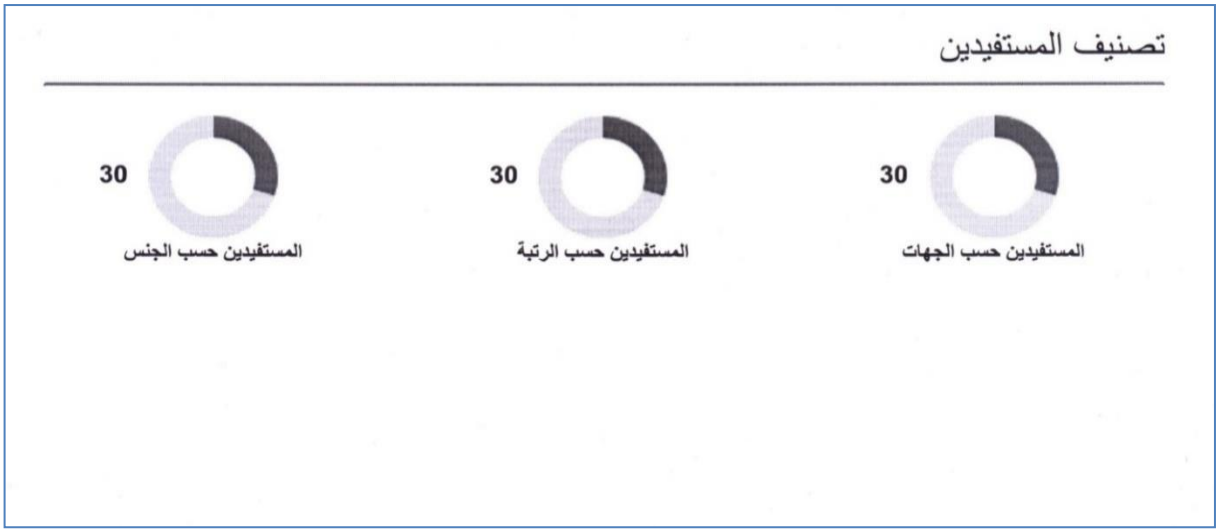

✓ المؤشر3.1.3: نسبة الإنجاز الفعلي لميزانية التكوين

تم استهلاك اعتماد قدره 114.153 ألف دينار من جملة 135 ألف دينار مخصصة لبرامج التكوين أي بنسبة انجاز تناهز 84.55% تفوق النسبة المبرمجة بالمؤشر والبالغة 80 % وهي نسبة جيدة عموما بالمقارنة مع السنوات السابقة التي لم تتعدى نسبتها 60 %. وترجع الفواضل في الميزانية إلى الدور الذي لعبته جمعيات المجتمع المدني في تمويل بعض الأنشطة التكوينية كما تم ذكره في المؤشر السابق وذلك في إطار الشراكة التي قامت بها الوزارة مع البعض منهم.

ولتحسين نتائج هذا الهدف في السنوات القادمة ليصبح أكثر شمولية وفاعلية، تم تغيير تسميته في إطار البرنامج السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018، على النحو التالي:

الهدف	المؤشرات
هدف 1.3 تطوير كفاءات الموارد البشرية	المؤشر 1.1.3: نسبة التأطير
	المؤشر 2.1.3 عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل

❖ الهدف 2.3: تحسين التصرف في الموارد اللّوجستية والمالية والبنية التحتية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 (1).	إنجازات 2017 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
المؤشر 1.2.3: نسبة الاستجابة للطلبات- نفقات التصرف	%		96.5		97	97.97	101.00%
المؤشر 2.2.3: نسبة الإنجاز المادي للمشاريع- نفقات التجهيز	%		96		97	98	101.03%

رسم بياني عدد 20: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 2.3

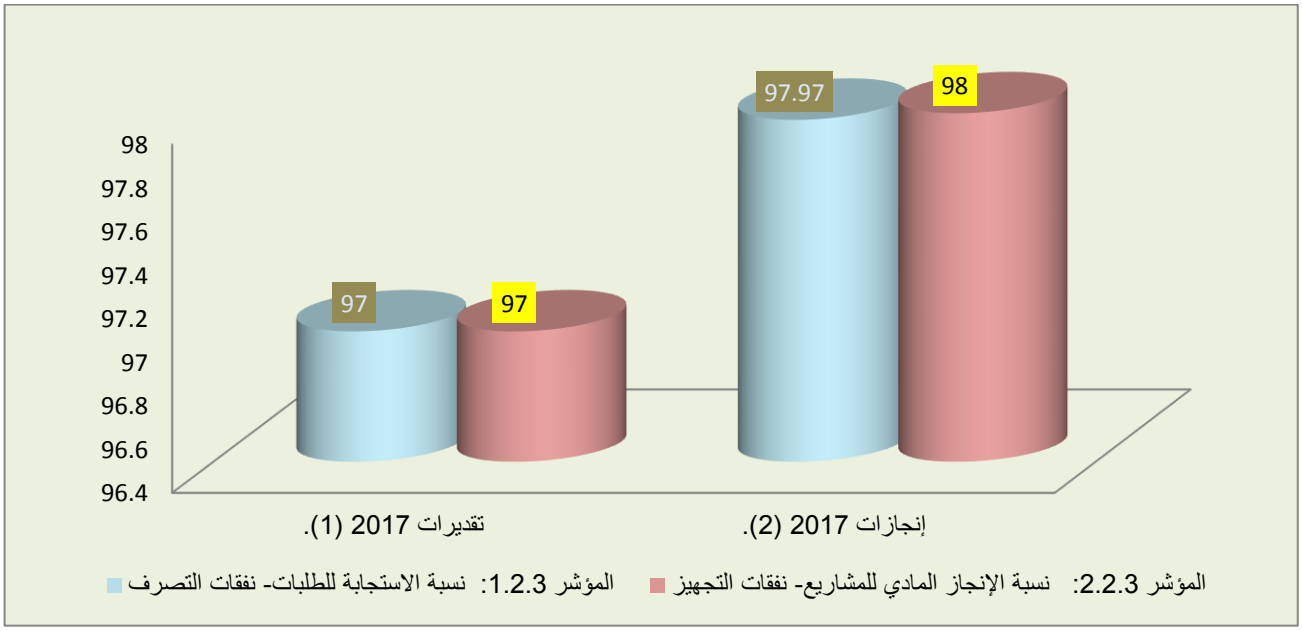

يقوم برنامج القيادة والمساندة بتنفيذ ميزانية البرنامج ومساندة بقية البرامج بحيث يتم احتساب نتاج ميزانية المهمة الاجمالية

بيان النفقات	تقديرات 2017 (1).	إنجازات 2017 (2).	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المتوفر (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التصرّف	**473804**	**464858**	**8946**	**%98.11**
تأجيرعمومي	404471	396274	8197	%97.97
وسائل المصالح	61154	59376	1778	%97.09
التدخل العمومي	8179	9208	1029-	%112.58
نفقات التنمية	**68000**	**66728**	**1272**	**%98**
الاستثمارات المباشرة				
على الميزانية	68000	66728	1272	%98
على القروض الخارجية				
التمويل العمومي	**250**	**250**	**0**	**%100**
على الميزانية	250	250	0	%100
على القروض الخارجية				
صناديق الخزينة				
المجموع العام	**542054**	**531836**	**10218**	**%98.11**

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017**

تعتبر النتائج المحققة مقبولة في العموم وتتلخص في المثال المصاحب:

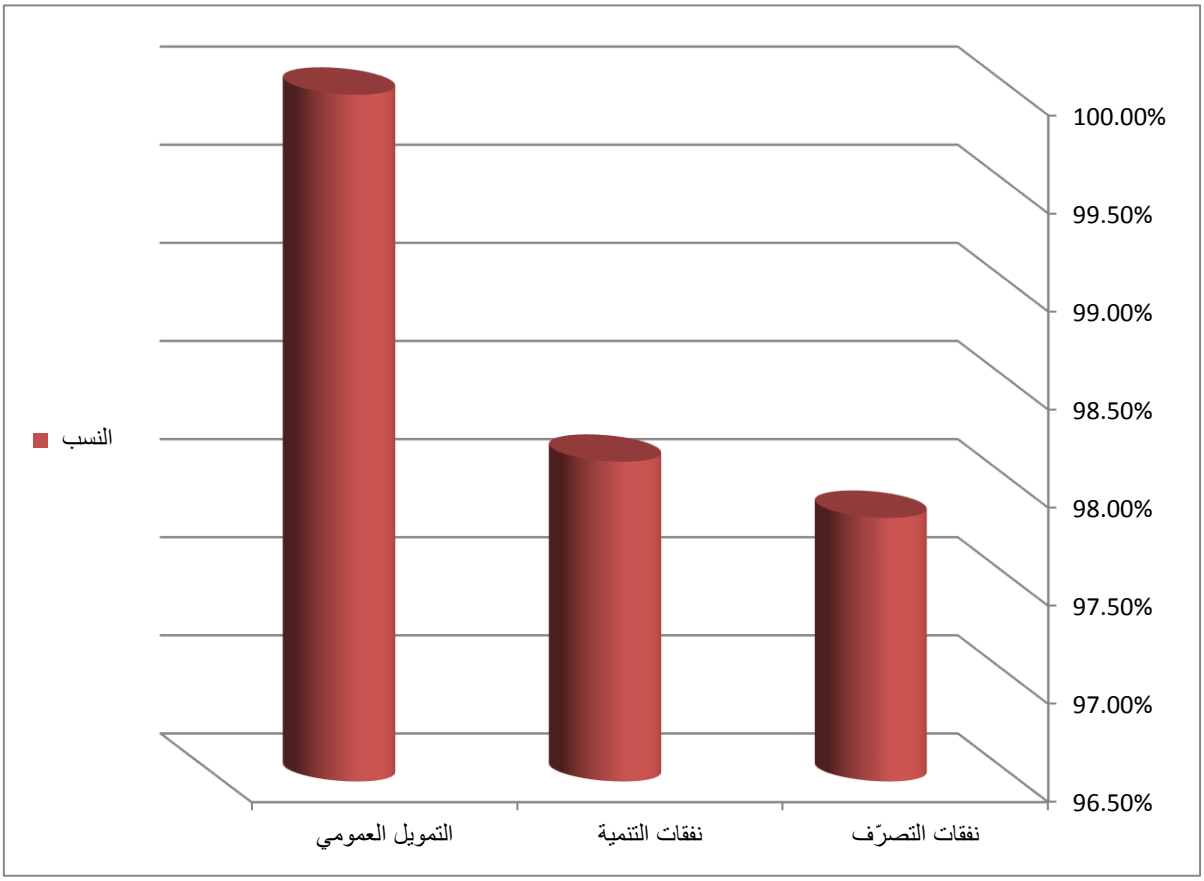

✓ المؤشر 1.2.3: نسبة الاستجابة للطلبات- نفقات التصرف:

يلاحظ خلال سنة 2017 أن أغلب نفقات التصرف تهم التأجير العمومي الذي شهدت تغييرات متواصلة هذه السنوات.

كما تم صرف أغلب نفقات ميزانية التسيير والتدخل بنسب تناهز 97 % رغم أن الاعتمادات موزعة بين المحالة على مختلف المؤسسات التابعة للوزارة وتلك المحالة على الإدارات الجهوية للعدل.

✓ المؤشر 2.2.3: نسبة الإنجاز المادي للمشاريع- نفقات التجهيز:

شهدت نفقات التنمية التي تهم أساسا النفقات المحالة على المجالس الجهوية تحسنا ملحوظا هذه السنة على مستوى التنفيذ الفعلي للمشاريع وذلك بفضل المتابعة اليومية للمشايع على المستوى المركزي والجهوي.

لتحسين نتائج هذا الهدف تم تغيير تسميته ليصبح أكثر شمولية " إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة" كما تم حذف المؤشر الثالث خلال المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018.

لتصبح مؤشرات هذا الهدف على هذا الشكل:

الهدف	المؤشرات
هدف 2.3 إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة	**المؤشر 1.2.3**: نسبة الإنجاز المادي لمشاريع التنمية (نسبة استهلاك ميزانية التنمية)
	المؤشر 2.2.3: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة
	المؤشر 3.2.3: إعداد أدلة الإجراءات للتصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية

❖ الهدف 3.3: تطوير أساليب العمل والخدمات

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 .(1)	إنجازات 2017 .(2)	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (2) / (1)
المؤشر1.3.3: تعميم الربط بالشبكات الإعلامية	%		90		95	100	**%105.26**
المؤشر 2.3.3: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة	%		28		30	27.4	**%91.33**
المؤشر3.3.3: تطور عدد المنتفعين البريد الالكتروني	عدد		300		400	577	**%144.25**

رسم بياني عدد21 : مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2017 الخاصة بالهدف 3.3

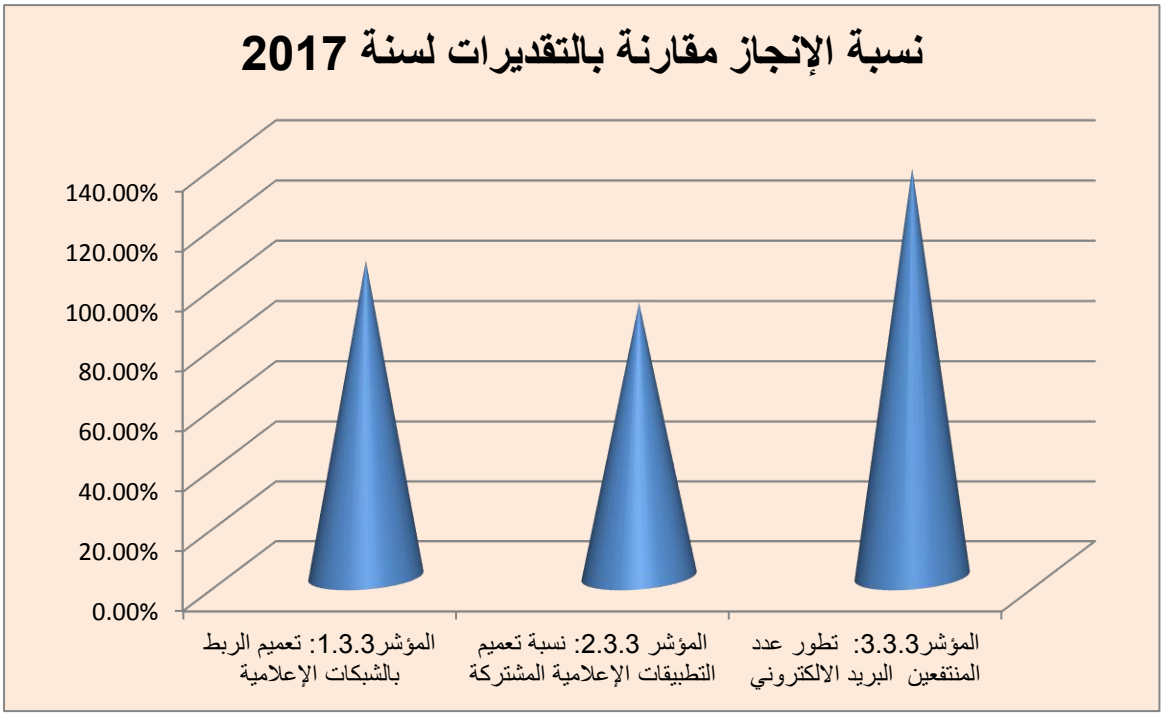

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017**

تعتبر النتائج المحققة طيبة في مجملها، حيث أنها تفوق في معظمها التقديرات المبرمجة ويرجع ذلك لتضافر كل المجهودات لتحسين أساليب العمل والخدمات الذي أصبح مطلب ملح من كل المتدخلين في منظومة العدل.

✓ **المؤشر1.3.3: تعميم الربط بالشبكات الإعلامية:**

تم حذف هذا المؤشر نظرا لاستكمال المشروع، حيث وقع ربط جميع المحاكم والمقرات الراجعة بالنظر إلى وزارة العدل بشبكة تراسل معطيات تتميز ب:

- سعة تدفق من 2 Mo إلى 100 Mo حسب الموقع
- وقع استعمال الربط بالألياف البصرية لمواقع مقر الوزارة، الإدارة العامة للإعلامية، الإدارة العامة للمصالح المشتركة، محكمة التعقيب، محاكم الاستئناف، المحاكم الابتدائية
- ضمان استمرارية الخدمات بتوفير ربط احتياطي الذي سيوفر التراسل في حال حصول عطب في الرابط الرئيسي
- استعمال تقنية IP-MPLS ذات جودة عالية في خدمة تراسل المعطيات.

وفي إطار مخطط العدالة الرقمية 2020وللاستيعاب تبادل أنواع متعددة من المعطيات (data, VIP, vidéo) الخاصة بالتطبيقات الإعلامية الجديدة التي سيتم إنجازها خلال هذا المخطط والتي تطلب سعة تدفق عالية (كتطبيقات المادة الجزائية و المادة المدنية و التطبيقات الخاصة بالسجون والإصلاح والمحكمة العقارية والسجل التجاري والمراقبة المركزية بأجهزة الكاميرا)، برمجت الوزارة خلال سنة 2018 وبالتعاون مع وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي تركيز شبكة جديدة لتراسل المعطيات ذات سعة عالية (Très haut débit) تعتمد كليا على الألياف البصرية وتضمن جودة وسلامة المعطيات وتمكن هذه الشبكة المندمجة مع الشبكة الوطنية للإدارة RNIA من ربط أكثر من 200 موقع وتشمل كافة المحاكم والإدارة المركزية والإدارات الجهوية ومختلف الهياكل التابعة لوزارة العدل والتي من بينها الإدارة العامة للسجون بما في ذلك مؤسسات السجون والإصلاح، والمعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة ومركز الدراسات القانونية والقضائية.

✓ المؤشر 2.3.3: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة:

يهم هذا المؤشر كل من:

- مقر الوزارة
- الإدارة العامة للإعلامية
- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- الإدارات الجهوية
- مستودع الزهراء

وتتمثل التطبيقات الإعلامية المشتركة في:

- مكتب الضبط
- التصرف في المخزون
- التصرف في المنقولات

وقد تراجع هذا المؤشر بنسبة 0.6% بسبب طريقة الحساب التي لا تأخذ بعين الاعتبار إضافة هياكل جديدة (إحداث إدارات جهوية جديدة في سنة 2017) كما لم يتم تعميم هذه المنظومات على الإدارات المبرمجة لسنة 2017 بسبب عدم توفر الاعتمادات في ميزانية 2017.

وسيتم تعميم استغلال منظومة التصرف في المنقولات وفي المخزون بالتعاون بين الإدارة العامة للإعلامية والإدارة العامة للمصالح المشتركة والمركز الوطني للإعلامية وفي حدود الميزانية التي تم رصدها للغرض في سنة 2018 والمقدرة ب 100 أد.

✓ المؤشر3.3.3: تطور عدد المنتفعين بالبريد الالكتروني:

تطور هذا المؤشر بصفة ملحوظة حيث وصل عدد المنتفعين من البريد الالكتروني الى 577 والمنتمين خصوصا الى الوزارة، الإدارة العامة للإعلامية، الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارات الجهوية.

وفي إطار برنامج العدالة الرقمية 2020 وبتعاون مع وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي سيتم خلال سنة 2018 تركيز منظومة متطورة للتواصل الالكتروني تشمل:

- 300 حساب بريد الكتروني
- استغلال منظومة " skype for business" قصد التواصل الالكتروني عبر الصوت والصورة
- استغلال منظومة "office 365 " وهي نسخة متطورة من المنظومة المكتبية لشركة Microsoft.

لكن وللتغير الحاصل في جل المؤشرات فقد وقع استبدال هذا المؤشر بمؤشر جديد. ولتحسين نتائج هذا الهدف تم تغيير تسميته ليصبح أكثر شمولية " **تطوير أساليب العمل والخدمات** " كما تم حذف مؤشر الثالث خلال المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018.

وقد أصبحت مؤشرات هذا الهدف على الشكل التالي:

الهدف	المؤشرات
هدف 3.3 **تطوير أساليب العمل والخدمات**	**المؤشر 1.3.3**: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة
	المؤشر 2.3.3 عدد لوحات القيادة الموضوعة على الذمة (إعلامية، موارد بشرية، متابعة التزويد والاستهلاك)

4 .التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء :

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات
- قلة الإعتمادات المرصودة	- العمل على ترشيد النفقات حسب الأولوية
- قلة الموارد البشرية	- حسن توظيف العنصر البشري حسب الخطة
- غياب المنظومات الإعلامية - وجود بعض الهياكل خارج إطار البرنامج	- ضرورة استعمال منظومات إعلامية ولوحات قيادة لمساعدة رئيس البرنامج على أخذ القرار
- نقص في التكوين و محدودية الموارد المالية - قدم المنظومات وافتقارها لبعض الخصائص	- إعداد صفحة خاصة بالتكوين بموقع الوزارة. - القيام بدورات تكوينية في استغلال المنظومات